online

فوشيه: فرنسا إلى جانب لبنان.. وهذا ما طالب به

أطلق وزير المال الدكتور غازي وزني وسفير فرنسا برونو فوشيه، اليوم في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني، بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكين العسكري والأمني.

وفيما اشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت "إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية"، شدد فوشيه على أن "أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهنا هي تعزيز استقلال القضاء وإقرار القانون الجديد للشراء العام وتعزيز استقلال الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد"، معتبرا أن "تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكل "إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة".

وأبدى وزني في كلمته سروره بأن يطلق أول نشاط له في وزارة المال من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مشيدا بـ"التعاون الثابت مع فرنسا التي لطالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية".

وذكر بأن المعهد "لم يتردد، منذ تأسس عام ١٩٩٦، في تأدية مهماته الأساسية وهي المساهمة في تعزيز الحوكمة المالية وتطوير الكفايات ولا سيما في إدارة المال العام"، مبرزا أن "هذا الجهد لم يقتصر على تطوير القدرات في وزارة المال بل أيضا في الدولة اللبنانية ككل وحتى في المنطقة العربية".

وشدد على أن وزارة المال "تعول كثيرا على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة الى الوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصرية وتحديدا في تحديث منظومة الشراء العام"، وكذلك على دوره "في تطوير القدرات البشرية ولا سيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم".

ولفت إلى "التعاون المتميز للمعهد مع فرنسا، إذ بعدما أنشئ كمشروع فرنسي – لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكا مميزا لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا". ولاحظ أن "العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقد والصعب وظروف لبنان المتقلبة".

ووصف اللقاءات المخصصة للكوادر العليا في لبنان بأنها "ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني – الفرنسي". ورأى أن هذه اللقاءات شكلت، منذ إطلاقها عام ٢٠١٠، بالشراكة بين معهد باسل فليحان والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة، وبدعم من السفارة الفرنسية، مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركا للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام".

واضاف: "اليوم، ينضم ٢٢ مشاركا جديدا إلى هذه المبادرة، التي تحمل عنوانا مهما جدا هو القيادة في زمن الأزمات، ولا يسعني الا أن أحيي التزام الحاضرين هنا ومبادرتهم للتعمق في سبل إدارة الأزمات وأدواتها".

أما السفير فوشيه، فأشاد "باستمرار المعهد في تنظيم برنامج لقاءات الكوادر العليا"، مذكرا بدور فرنسا في تأسيسه، ومعتبرا أنه "سرعان ما تحول مؤسسة مرجعية في مجال تدريب كبار الموظفين، وشريكا ممتازا وأهلا للثقة لفرنسا وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية".

واعتبر أن "جودة عمل المعهد تعود إلى تمسكه بالمصلحة العامة وإلى احتراف فريق عمله".

ولاحظ أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان "القيادة في زمن الأزمات" تأتي في وقت "وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديدا في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين".

وشدد على "أهمية دور معهد باسل فليحان في هذه المرحلة "لما عرف عنه من توجه إصلاحي والتزامه تعزيز المؤسسات والحوكمة في لبنان". ورأى أن "الوضع اليوم مؤات لذلك نظرا إلى أن الحكومة أعلنت عزمها على إصلاح الحوكمة العامة في العمق على مستويات عدة". كما شدد على "أهمية إصلاح القضاء"، مؤكدا أن فرنسا "ستولي انتباها خاصا لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطا لأي استقلال فعلي للقضاء".

وإذ اشار إلى أن "الحكومة تعتزم أيضا تعزيز الشفافية عبر إصلاح في العمق لآليات الشراء العام"، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكرا بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً".

وقال إن "الحكومة أعلنت نيتها تفعيل ترسانتها لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج". وشدد على أهمية "وضع استراتيجية وطنية" في هذا المجال، إلى جانب "تعزيز آليات الرقابة المستقلة وهيئاتها، وهو ما تعهدته الحكومة وستتابعه فرنسا بانتباه كبير".

واعتبر أن "هذه الورش الثلاث: تعزيز استقلال القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلال الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين لاصلاح الدولة".

وقال: "في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات".

وختم: "إن لبنان يواجه اليوم تحديات كبيرة، ودوركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسيا في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي تأجل طويلا، وفي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي ندرك تماما ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات".

https://www.aljoumhouria.com/ar/news/514782/فوشيه-فرنسا-الى-جانب-لبنان-وهذا-ما-طالب-به

فوشيه طالب باستقلالية القضاء والشفافية

شدد السفير الفرنسي برونو فوشيه، على أن أهم الإصلاحات التي يحتاجها لبنان راهناً هي تعزيز استقلالية القضاء، وإقرار القانون الجديد لتطوير العلم، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، معتبراً أن تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكل إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة.

أطلق وزير المال غازي وزني وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه ليسي، في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برنامج «نقاشات الكواتر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات» الذي يوفرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني.

السفير الفرنسي: الإشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها

أثناء وزني بالمتمرنين الكتبة مع فرنسة الذي تطالبوا وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية، مشدد على أن وزارة المال «تعول كثيراً على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساعدة للوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصرية وتحديثاً في تحديث منظومة الشراء العام، وكذلك على دوره في تطوير القدرات البشرية والسيما في إدارة المال العام والمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشركات والانفتاح على العالم».

فوشيه

بدوره لاحظ فوشيه أن نقاشات الكواتر العليا تحت عنوان «القيادة في زمن الأزمات» تأتي في وقت

من اللقاء في معهد باسل فليحان

وليست حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ 17 تشرين الأول إصلاح الدولة العلة في صلب مطالبها وتحديداً في ما يتعلق بنظامين فوبين ومشروعين هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين.

وشدد في هذا الإطار على أهمية إصلاح القضاء مؤكداً أن فرنسا ستوفي لتحقيقاً خاصاً لإصلاح آليات التحقيقات والتشكيلات القضائية، إذ تشكل شرطاً لأية استقلالية فعلية للقضاء.

وإذ أشار من جهة ثانية إلى أن الحكومة تعتزم أيضاً تعزيز الشفافية من خلال إصلاح في السوق لآليات الشراء العام، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه «أمر أساسي»، مذكراً بأن ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده ويتبنى الآن إقراره سريعاً.

وقال: إن الحكومة أعلنت دينها تفعيل دورساتها لمكافحة الفساد وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج، مشدد على أهمية «وضع استراتيجية وطنية في هذا المجال. إلى جانب «تعزيز آليات الرقابة المستقلة وحمايتها وهو ما تعهدته الحكومة وستنفيذه فرنسا بانتباه كبير».

واعتبر أن بعد الأوش الثلاث، وهي تعزيز استقلالية القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة.

وتابع: «في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه من الضروري أيضاً تطوير الأسلوب لبعة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها» بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات.

وختم مخاطباً المشاركين: «إن لبنان يواجه اليوم تحديات كبيرة وقراركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسياً في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته في تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي طال طويلاً، وهي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي تدرك تماماً ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات».

أما مديرة العلاقات الخارجية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ايزابيل كومبارنو، فأشارت في كلمتها أن عدد اللبنانيين المتخرجين من المدرسة يبلغ ١٥٤، مشيرة إلى أن «التعاون الطويل الأمد بين معهد باسل فليحان يشكل جزء الزاوية في التعاون بين لبنان، إلى جانب التعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري والمعهد الوطني للإدارة في لبنان».

بدورها اعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ليما الميّض بساط، أن «ما يواجهه لبنان باستمرار من أزمات يتطلب من الجميع العمل على مواجهة وضع هش، غير مسبوق وتحديات متشابكة لا يمكن توقعها».

الجمهورية ٢٠-٢-٢٠٢٠

الحكومة تبدأ "مشورة" الصندوق والتزام دولي بـ"سيدر" والاستقرار

الأسوأ من الأزمة المتفاقمة على كل الصعد والمستويات، تلك الدعوات التي يطلقها بعض المستويات المسؤولة الى اللبنانيين، بأنّ عليهم الصبر وتحمّل الضائقة التي تخنقهم، لشهر او شهرين أو ٦ اشهر على الاكثر، ريثما تتبلور الحلول والمخارج والخطوات الآيلة الى إزاحة الكابوس الاقتصادي والمالي الجاثم على صدر البلد. فيما المواطن شبع صبراً، بعدما فقد كل شيء وبات مكشوفاً امام مجموعة غيلان، تنهشه من كل جانب، مدّخراته سَطت عليها المصارف، بغطاء واضح ومباشر لمصرف لبنان، وقوت عياله بات شبه مفقود، بعدما ابتلعه الغلاء المريع في اسعار السلع الاستهلاكية والذي فاق الـ ٢٠٠ في المئة، من دون ان يحرّك مسؤول في الدولة ساكناً، وهي جريمة إضافية تضاف الى مسلسل الجرائم التي ترتكب في حقه.

ويزيد من حجم المعاناة انّ أهل السياسة يغطّون عجزهم وتقصيرهم وتراخيهم أمام «لصوص العصر» في المصارف، بالكلام المُملّ نفسه وبشعارات ما قبل اشتعال الأزمة، من أنّ وضع البلد ليس ميؤوساً منه، وانّ الفرج آت، فيما البلد تسوقه الى الانهيار السياسات نفسها التي حوّلت لبنان الى ما يشبه «دولة كرتونية» طارت مع أول هبة ريح.

لا ينتظر المواطن اللبناني من الطبقة المتحكمة به ان تغادر سياساتها ونهجها الذي قرّب أجَل البلد، وتمعن في محاولة اغتياله سياسياً واقتصادياً ومالياً ومعيشياً، وفوق ذلك تكذب عليه. ولذا، لا يلام المواطن إذا توجّه بأعلى صوته الى الطبقة المتسلطة: ألم يحن الأوان بعد لتخجل هذه الطبقة من نفسها؟ ألم يحن الأوان لوقف «بهدلة» الناس؟ ألم يحن الاوان لوقف مسلسل الكذب والدجل ورسم الصور الوردية الزائفة؟ ألم يحن الأوان لنزع تلك الشعارات والعناوين الفارغة؟ المواطن يدفع كل يوم حساب الازمة، أفلم يحن الاوان لسوق هذه الطبقة وكل أزلامها ومحمياتها الى المحاسبة؟

وقالت اوساط السراي الحكومي لـ«الجمهورية» انّ «الحكومة ومنذ نيلها ثقة المجلس النيابي، دخلت في حال طوارئ نظراً الى الحد الخطير الذي بلغته الازمة الاقتصادية والمالية، وهي بالتالي تستغل كل دقيقة لبلورة حلول ومخارج، لن يمضي وقت طويل الّا وسيلمسها المواطن».

وأكدت هذه الاوساط «انّ خطة الطوارئ والانقاذ، التي أشار اليها رئيس الحكومة حسان دياب في البيان الوزاري، باتت شبه منجزة في القريب العاجل، على ان تدخل حيّز التطبيق الفوري فور إنجازها، متواكبة مع جلسات متتالية لمجلس الوزراء وقرارات تسعى الحكومة لأن تكون نوعية، وبمفاعيل فورية ايجابية، في المسار الانقاذي الذي رسمته الحكومة لنفسها، والتزمت بسلوكه وبعدم توفير أي جهد الّا وستبذله لإخراج لبنان من هذه الازمة».

وردا على سؤال قالت الاوساط إيّاها: «انّ الاولوية امام الحكومة في هذه الفترة، هي معالجة مسألة سندات «اليوروبوند»، والقرار في هذا الشأن سيتبلور خلال ايام قليلة، والذي لن يكون الّا مراعياً لمصلحة لبنان بالدرجة الاولى. علماً أنّ الاجتماعات المكثفة التي عقدت في السراي الحكومي في الآونة الاخيرة، درست مجموعة من الخيارات، وبالتأكيد في نهاية الامر لن نذهب الى قرار متسرّع. والصورة ستكون واضحة بكاملها بعد اللقاء مع وفد صندوق النقد الدولي».

ولفتت الاوساط الى «انّ الاجواء التي سادت لقاءات رئيس الحكومة والسفراء الاجانب، مشجعة وعكست الحرص على لبنان واستقراره، وخروجه من أزمته، والاستعداد لتقديم العون له في شتى المجالات. وهذا بالتأكيد سيتواكب مع الاجراءات الحكومية التي ستظهر في غضون ايام قليلة».

وعكست الاوساط «استياء رئيس الحكومة من التلاعب الحاصل في سوق الصرف، بما أدى الى إضعاف العملة الوطنية امام الدولار».

واكدت «انّ اجراءات قضائية رادعة لا بد ان تتخذ سريعاً بحق المتلاعبين»، مُثنية في هذا الاطار على ما يقوم به المدعي العام المالي القاضي علي ابراهيم، حيال الادعاءات على الصيارفة المتلاعبين والمخالفين.

وعن زيارة رئيس جمعية مصارف لبنان سليم صفير الى السراي الحكومي امس، وما اذا كانت مرتبطة بودائع اللبنانيين، قالت الاوساط الحكومية «انّ البحث تناول مسألة سندات اليوروبوند وموقف المصارف منها. أمّا في ما خَص الودائع، فلقد أكدت جمعية المصارف ان لا خوف عليها، مع الاشارة هنا الى انّ خطوات لا بد من ان تتخذ، لتسهيل سحوبات المودعين، وللحكومة ومصرف لبنان دور أساس في هذا المجال».

في سياق متصل، أبلغت مصادر وزارية الى «الجمهورية»، انّ موضوع التحويلات المالية الى خارج لبنان يحتلّ الاولوية، وهو بالتالي محل متابعة حثيثة على مستوى الحكومة والقضاء اللبناني، وكذلك مع الدول التي جرى تحويل الاموال اليها مثل سويسرا. ويُشار في هذا السياق الى انّ جهات مالية كشفت انّ تحويلات كبيرة بالدولار لم تحوّل الى سويسرا فقط، بل الى بعض الدول في افريقيا وفي اميركا اللاتينية. واشارت المصادر الى انّ المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات يتولى هذا الملف، وقد تلقى طلباً من وزيرة العدل ماري كلود نجم بالتوسّع في التحقيق، والطلب من هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان تزويده كل ما تملك من معلومات عن كل التحويلات المالية من لبنان الى الخارج وعدم حصرها بما تمّ تحويله الى سويسرا، وعلى أن يشمل التحقيق عمليات التحويل كلها ابتداء من أول تموز من العام الماضي.

وفي هذا السياق، قالت مصادر نيابية لـ«الجمهورية»: انّ التأخير في كشف «مجموعة المحوّلين» غير مبرر على الاطلاق، خصوصاً انّ حركة التحويلات معروفة وبالاسماء لدى مصرف لبنان، وبالأخص أولئك الذين عمدوا الى تحويل اموالهم في فترة إقفال المصارف في بداية الحركة الاحتجاجية في تشرين الاول

الماضي. وبالتالي، فإنّ المطلوب من مصرف لبنان توضيحاً صريحاً وجواباً واضحاً، هل تمت هذه التحويلات من دون علم مصرف لبنان؟ وهل تتم في الاصل تحويلات بأي مبلغ كان من دون علمه؟ وهل كان له دور مسهّل لهذه التحويلات أو متجاهل لها؟

واستغربت المصادر النيابية الخبيرة في المجالين الاقتصادي والمالي سماح مصرف لبنان للمصارف باتخاذ إجراءات مخالفة لكل القوانين وحجز أموال المودعين، كذلك استغربت ما وصفته «وقوف مصرف لبنان على الحياد، حيال تلاعب الصرّافين بالدولار وضرب العملة الوطنية بالشراكة مع عدد من المصارف، وإعطاء مبررات بأنّ ارتفاع سعر الدولار مردّه الى العرض والطلب. والسؤال الذي يتطلب جواباً صريحاً من مصرف لبنان، لماذا هذا الارتفاع المفاجئ لسعر الدولار في الساعات الماضية؟ ولماذا عاد وهبط سعره من ٢٥٠٠ ليرة الى ٢٣٠٠، وما هو الموجب لهذا الصعود والهبوط؟

بري

الى ذلك، قال رئيس مجلس النواب نبيه بري امام نواب لقاء الاربعاء امس: «من غير الجائز ان يدفع اللبنانيون ثمن الازمة المالية والاقتصادية والمصرفية من خلال عملية إذلال واقتصاص منظمة لودائعهم وجنى أعمارهم، ومن خلال فلتان الاسعار على السلع الاستهلاكية والحياتية».

وإذ أبدى بري ارتياحه الى تحرك القضاء لوضع يده على ملف الصيرفة والتلاعب بسعر الدولار، اكد انّ «إعادة هيكلة الدين هي الحل الامثل (في ما خصّ اليوروبوند)، ومن بعده يأتي ملف الكهرباء».

تأكيدات فرنسية

الى ذلك، علمت «الجمهورية» من مصادر رسمية رفيعة المستوى انّ فرنسا في صدد تزخيم حضورها في لبنان في هذه المرحلة اكثر من اي وقت مضى، ورَفده بكل ما يمكّنه من تجاوز أزمته الخطيرة.

وبحسب المعلومات، فإنّ مسؤولين لبنانيين كباراً، تلقّوا في الايام القليلة الماضية تأكيدات بهذا المعنى، لَخّصها مسؤول كبير لـ«الجمهورية» بما يلي:

أولاً: استقرار لبنان وخروجه من أزمته الاقتصادية والمالية، أولوية قصوى بالنسبة الى فرنسا.

ثانياً، انّ باريس، شأنها شأن كل أعضاء مجموعة الدعم للبنان، ملتزمة مقررات مؤتمر «سيدر» بالزخم نفسه الذي أبدَته يوم انعقاد المؤتمر في ٢٠١٨، وما زالت تصرّ على لبنان للاستفادة من هذه الفرصة، التي ترى أنها تعين لبنان في التغلب على أزمته.

ثالثاً، انّ باريس تدعم حكومة الرئيس حسان دياب، وبالتالي هي راضية على الاداء الحكومي، والنشاط الذي يُبديه رئيسها لوضع الحلول للازمة موضع التنفيذ، والتي تأمل ان ترى خطوات ملموسة في القريب العاجل.

رابعاً، انّ المجتمع الدولي يربط تقديم المساعدات للبنان بمبادرته الى إجراء سلسلة الاصلاحات المطلوبة في اداراته ومؤسساته، وباريس تحضّ لبنان على الانطلاق بخطوات إصلاحية سريعة.

خامساً، في موضوع تسديد سندات «اليوروبوند» فإن باريس، ومن موقع إدراكها لحجم الازمة المالية التي يعانيها لبنان، لا تمانع في اعادة جدولة الديون، وتدعم قراره في هذا الاتجاه.

ويتقاطع الموقف الفرنسي مع ما ينقله ممثلون عن الاتحاد الاوروبي، لجهة حَض الحكومة اللبنانية على المبادرة سريعاً الى إصلاحات، سواء ما يتعلق بتعيينات في القطاعات الحيوية، كالكهرباء والاتصالات والطيران المدني، او ما يتعلق بإصلاحات ذات طابع قضائي لوقف الفساد وهدر الاموال، وكذلك اصلاحات ذات طابع ردعي، وتتعلق بوقف التهريب، وضبط المعابر الحدودية وتحديداً في المرافئ البحرية، ووقف التهرّب الجمركي ووقف التهرّب الضريبي.

والى ذلك، لفتَ أمس موقف فرنسي متقدّم اتخذه السفير الفرنسي في لبنان برونو فوشيه، الذي تحدث في معهد باسل فليحان، مشيراً الى «حركة الإحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول»، والتي تطالب برأيه بـ«نقطتين قويتين ومشروعتين» هما: «الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين».

وشدّد على أهمية إصلاح القضاء، مؤكّداً أنّ فرنسا «ستولي انتباهاً خاصاً لإصلاح آليّات التعيينات والتشكيلات القضائية، لأنها تشكّل شرطاً لأي استقلالية فعلية للقضاء».

وطالَب بـ«إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتمّ تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات».

بدوره، أكّد السفير البريطاني كريس رامبلينغ «وجوب ألّا يكون هناك أيّ تأخير في الخطة الاقتصادية المفصّلة، والقرارات الضرورية، والتنفيذ العاجل الذي وعدت به الحكومة». وقال إنّ «الوقت ينفد، وهذه الأزمة تحتاج الى استجابة شاملة وعاجلة للمطالب المشروعة مع تقييم هادئ وواضح للمرحلة المقبلة».

صندوق النقد

الى ذلك، ومع وصول وفد صندوق النقد الدولي الى بيروت، تبدأ مرحلة جديدة في ملف الانقاذ المالي والاقتصادي. ومن المتوقع ان تُعقد اجتماعات عمل بين السلطات اللبنانية المختصة وفريق عمل الصندوق، لتبادل المعلومات والآراء والاستماع الى ما حمله الوفد من مقترحات استشارية، قد تمهّد لاحقاً الى طلب مساعدة مالية ضمن رزمة إنقاذ مع ما يرافقها من شروط صار بعضها معروفاً.

ورغم انّ المعلومات غير دقيقة حول طبيعة مهمة الوفد، الّا انه سبق للمتحدث باسم الصندوق جيري رايس، أن أعلن في بيان إنّ «فريقاً صغيراً من صندوق النقد الدولي» سيصل إلى لبنان الخميس في زيارة تستمر حتى الأحد «للاستماع إلى آراء السلطات في شأن الطريقة التي تعتزم اعتمادها لمواجهة الصعوبات الاقتصادية في لبنان، ولتقييم التطوّرات الأخيرة على الصعيد الاقتصادي الكلّي، ولتقديم مساعدة تقنية بشأن السياسات الواجب اعتمادها لمواجهة تحدّيات الاقتصاد الكلّي».

مجلس وزراء اليوم

وفي هذه الاجواء، يعقد مجلس الوزراء جلسته الاسبوعية العاشرة والنصف قبل ظهر اليوم برئاسة رئيس الجمهورية في القصر الجمهوري، للبحث في جدول أعمال من ٣٠ بنداً تتناول قضايا عادية، ومن أبرزها «خطة الطوارىء التنفيذية» للحكومة بما ترسمه من أولويات القضايا والملفات التي تعهّدت الحكومة بتنفيذها.

وقال مصدر وزاري لـ«الجمهورية» انّ المجلس سيناقش في جلسته اليوم آليّة تنفيذ البيان الوزاري للحكومة، مُستبعداً ان يتم الدخول في تفاصيل الخطة التطبيقية قبل ان تكون قد اكتملت كل عناصرها.

كذلك، جَزم المصدر في «أنّ أي قرار نهائي في شأن سندات اليورزوبوند لن يصدر عن جلسة اليوم، في انتظار الانتهاء من الدراسة الوافية لكل الاحتمالات وإنجاز مروحة المشاورات التي تتم في اتجاهات عدة، ليس فقط لتحديد الخيار الأقل كلفة على الدولة والشعب اللبنانيين، وإنما كذلك من أجل الاستعداد للتعامل مع المرحلة التي تليه وفق منهجية محددة»، موضحاً «أنّ هناك افكاراً عدة لا تزال موضع نقاش على هذا الصعيد».

للمصرف لا للمؤسسة

وكشفت مصادر وزارية مطلعة لـ«الجمهورية» انّ جدول اعمال مجلس الوزراء تضمن بنداً خاصاً بطلب الموافقة على مشروع قانون يرمي الى المصادقة على اتفاقية القرض الذي عقده مجلس الإنماء والإعمار بالانابة عن الحكومة اللبنانية مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي تبلغ قيمته ٥٠ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل ١٦٥ مليون دولار اميركي لمصلحة مصرف الاسكان، مُتجاهلاً الإتفاق السابق الذي تم التوصّل اليه برعاية الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري، والذي قال بإعطاء المؤسسة العامة للاسكان ٤٠% من قيمة هذا القرض لتمويل القروض الممنوحة منها لذوي الدخل المحدود والمتوسط، او السعي الى اتفاق مماثل لنيل قرض مماثل بالقيمة عينها للمؤسسة. وفي حال العكس، كان الاتفاق قد قضى بوضع بروتوكول تعاون بين المصرف والمؤسسة لتقاسم القرض بالنسبة المتّفق عليها سابقاً.

أزمة خبز

من جهة اخرى، قفزت أزمة الخبز الى الواجهة مجدداً من خلال دعوة اتحاد نقابات المخابز والافران الى جمعية عمومية لاتخاذ خطوات تصعيدية اعتراضاً على ارتفاع كلفة إنتاج الرغيف، وبقاء سعره ثابتاً.

ومن خلال مضمون البيان، لم تستبعد مصادر متابعة ان تعمد الأفران الى إعلان الاضراب من أجل الضغط لرفع سعر ربطة الخبز.

الشرق
El Sharq Online
الإلكترونية
العدد

«المستقبل»: لجنة برئاسة الحريري لإعداد اقتراح قانون للانتخابات

الدولة غارقة في المتاهة المالية

»الدولة الضائعة« تبحث عن الخيار المالي... نحو عدم السداد

تحويل الأموال: توسع في التحقيقات زماناً ومكاناً

في بحر البحث عن الخيار الصائب للعقدة الكأداء، تغوص الدولة ومسؤولوها .نسدد او لا نسدد الدفعة الاولى من استحقاق «اليوروبوند». لم يبق في محفظة الزمن اكثر من ثمانية عشر يوما لاتخاذ القرار.

في الظاهر والمسرب من معلومات عن سبحة الاجتماعات المالية الماراتونية ينحو الاتجاه نحو عدم الدفع، لعدم استنزاف ما تبقى من احتياطي في جعبة الدولة، الا ان المشورة واجب. من صندوق النقد الى المؤسسات الدولية المختصة الى الاستشاريين اللبنانيين. بيد ان خلف عقدة الـ»يوروبوند» عقداً وازمات لا تحصى. ماذا عن الاستحقاقات الاخرى المتتالية للسندات؟ وماذا عن الاجراءات الاصلاحية المفترض اتخاذها؟ وماذا عن حزمة الضرائب المرتقبة لمواكبة الاصلاحات التي وعد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون اللبنانيين بأنها ستكون موجعة، وهم الغارقون في الوجع؟ وماذا... وماذا؟ اسئلة تكاد لا تجد لها نهاية، تقض مضاجع من تبقى من اللبنانيين في هذا الوطن.

وقبيل وصول وفد صندوق النقد الدولي الى لبنان نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر «ان لبنان سيدعو ٨ شركات الى تقديم عروض لإسداء المشورة المالية مع دراسته خيارات في شأن الدين». واشار المصدر الى «ان هذه الدعوة لا تعني انه قرر إعادة هيكلة الديون لكنها تعني انه يدرس كل الخيارات». وليس بعيدا، كشفت مصادر متابعة للاجتماعات المالية في السراي أن «الاتجاه ينحو إلى عدم دفع الـ ١,٢ مليار دولار من الـ»يوروبوند» المستحقة في آذار المقبل»، مشددة على أنه «الخيار الصائب، ذلك أن في وقت يعاني المودِعون صعوبات في الوصول إلى ودائعهم ومدّخراتهم، يبدو خيار الدفع في غير محله لأن من شأنه أن يستنزف الاحتياطات اللبنانية، في وقت تمارس المصارف سياسة الـ Dumping (البيع الرخيص). وأشارت إلى أن «ما من سبب منطقي يدعو إلى دفع المستحقات للدائنين الأجانب وليس لأولئك اللبنانيين (وجلّهم من المصارف)»، معتبرة أن «المصارف اللبنانية لا تزال تضغط لحضّ الدولة على دفع الدين، وتمارس نوعاً من التهويل على اللبنانيين إزاء الركون إلى احتمال عدم الدفع، علماً أن هذه ليست «نهاية العالم» لأن لبنان ليس البلد الأول الذي يتخلّف عن سداد ديونه الخارجية، ولن يكون الأخير بطبيعة الحال.«

وبحسب المعطيات، فإن رئيس الحكومة حسان دياب يعمل مع المسؤولين على اعداد برنامج انقاذي اقتصادي واجتماعي سيعرض أمام وفد صندوق النقد الدولي الذي لن يقدم النصح للحكومة بل سيستعرض وضع الدين واذا كان قابلا للاستيعاب.«

في الاثناء، وخلال لقائه نواب الأربعاء، قال رئيس مجلس النواب نبيه بري ان «الوضع في لبنان خصوصا على الصعيدين المالي والإقتصادي لا يحتمل تأجيج التراشق السياسي، و «من غير الجائز أن يدفع اللبنانيون ثمن الأزمة المالية الإقتصادية والمصرفية من خلال عملية إذلال وإقتصاص منظمة لودائعهم وجنى أعمارهم، ومن خلال فلتان الأسعار على السلع الإستهلاكية والحياتية».و أكد «ان إعادة هيكلة الدين هي الحل الأمثل، ومن بعده يأتي ملف الكهرباء لوضع حل كامل وشامل.

وعشية جلسة مجلس الوزراء المقررة غدا في قصر بعبدا والتي لن يغيب عنها موضوع اليوروبوند وتوجهات الدولة في شأنه، كان ملف «السندات» حاضرا امس في السراي في محادثات اجراها دياب مع وفد من جمعية المصارف. وكان دياب استقبل المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيش الذي أبدى استعداد الامم المتحدة للتعاون مع لبنان.

في غضون ذلك، وخلال اطلاق وزير المال غازي وزني وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه في «معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي» برنامج «لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات»، أشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت «إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة». اما فوشيه فشدد على أن أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهناً هو تعزيز استقلالية القضاء» وإقرار القانون الجديد للشراء العام، و»تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد»، معتبراً أن تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكّل «إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة.«

وسط هذه الاجواء، استقبل دياب المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات الذي أطلعه على النتائج الأولية للتحقيق في تحويل الأموال إلى سويسرا اعتبارا من ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، وتم البحث في إمكان التوسع في التحقيقات لتشمل التحويلات المالية إلى الخارج بحيث لا تقتصر على تلك المحولة إلى سويسرا، كما تم البحث أيضا في توسيع الفترة الزمنية التي حصلت خلالها تلك التحويلات. على الخط عينه، أعلنت هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان (مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب) أن «بعد طلب مساعدة قضائية من النائب العام التمييزي لمعرفة حجم الأموال المهرّبة التي تم تحويلها إلى سويسرا، قررنا الطلب من المصارف الإفادة عن حجم المبالغ وعدد الحسابات والعمليات التي حوّلت إلى الخارج.«

من جهته شدد الرئيس سعد الحريري في دردشة مع الاعلاميين على هامش إجتماع المجلس المركزي لتيار المستقبل، على أن «ما يحصل بالمصارف والهجوم على الحاكم يدل على وجع الناس ولكن هناك فرقاء يستعملون الهجوم لتغيير أسباب الوصول الى هنا.«

وقال، «لا أدافع عن المصارف ولكن علينا معرفة أساس المشكلة وأسبابها لنعالجها ووضع اللوم فقط عليهم لا يكفي لحل المشكلة.«

وشدد، على «أننا لا نتنصل من المسؤوليات ونحن أول فريق قال اننا كنا موجودين داخل الحكومات ونتحمل مسؤوليتنا.«

وسأل، «لماذا اضطررنا ان نتحمل نصف الدين على الكهرباء؟ لأن المشكلة الاساس هنا في قطاع الكهرباء.«

وتابع، «اذا أردنا حل المشكل الاقتصادي علينا أن نشخّص المشكل من غير أن يلقي التيار اللوم على الغير وأي شيء اصلاحي لن أقف في وجهه.«

الدّيار
AD-DIYAR
لبنانيّة • سياسيّة • مستقلّة

وزنـي يطلق لقاءات الكوادر العليا
فوشيه: لاستقلالية القضاء والرقابة

أطلق وزير المال غازي وزني وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه في «معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي» برنامج «لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات»، التي يوفّرها المعهد بالشراكة مع «المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة» وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني، بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكَين العسكري والأمني. وفيما أشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت «إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة»، شدّد فوشيه على أن أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهناً «هي تعزيز استقلالية القضاء» وإقرار القانون الجديد للشراء العام، و»تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد»، معتبراً أن تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكّل «إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة.

وتحدث وزني فلفت إلى «التعاون المتميّز للمعهد مع فرنسا، إذ بعد أن أنشئ كمشروع فرنسي لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكاً مميّزاً لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنيّة للإدارة في فرنسا». ولاحظ أن «العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقدّ والصعب وظروف لبنان المتقلّبة».

ووصف اللقاءات المخصّصة للكوادر العليا في لبنان بأنها «ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني الفرنسي». ورأى أن هذه اللقاءات شكّلت، منذ إطلاقها عام ٢٠١٠ بالشراكة بين معهد باسل فليحان والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية، مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركاً، للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام».

فلاحظ فوشيه أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان «القيادة في زمن الأزمات» تأتي في وقت «وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديداً في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين».

وشدّد في هذا الإطار على «أهمية إصلاح القضاء»، مؤكداً أن «فرنسا ستولي انتباهاً خاصاً لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطاً لأي استقلالية فعلية للقضاء».

وإذ أشار من جهة ثانية إلى «أن الحكومة تعتزم أيضاً تعزيز الشفافية من خلال إصلاح في العمق لآليات الشراء العام»، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه «أمر أساسي»، مذكّراً بأن «ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم «معهد باسل فليحان» في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً».

واعتبر أن «هذه الورش الثلاث، وهي تعزيز استقلالية القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة». وتابع: في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات.أما مديرة العلاقات الخارجية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا إيزابيل كومبارنو، فأشارت في كلمتها إلى أن «عدد اللبنانيين المتخرّجين من المدرسة يبلغ ١٨٦»، مذكّرةً بأن «التعاون الطويل الأمد مع «معهد باسل فليحان» يشكّل حجز الزاوية في التعاون مع لبنان، إلى جانب التعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري واالمعهد الوطني للإدارة في لبنان».وذكّرت رئيسة «معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي» لمياء المبيّض بساط في كلمتها بتاريخ المعهد، مشدّدةً على دوره في الإصلاحات. واعتبرت أن «ما يواجهه لبنان باستمرار من أزمات يتطلب من الجميع العمل على مواجهة وضع هشّ غير مسبوق وتحديات متشابكة لا يمكن توقعها».

https://www.addiyarcomcarloscharlesnet.com/article/1815549-العليا-الكوادر-لقاءات-يطلق-وزني

اللواء
يومية- سياسية - عربية

وزير المال استقبل سفيري روسيا وألمانيا فوشيه: لتعزيز استقلالية القضاء والرقابة

الوزير وزني خلال لقاء كوادر القطاع العام (تصوير: جمال الشمعة)

عرض وزير المالية د. غازي وزني الأوضاع العامة مع سفير روسيا في لبنان، Alexander Zasypkin، الذي أكّد على تضامن بلده مع الحكومة الجديدة في سعيها «لاتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية بما ينقذ لبنان ويضمن استقراره».

كما اجتمع وزني بسفير المانيا في لبنان، George Berglin، وبحثا التعاون المشترك بين البلدين، لا سيما الدعم الذي تقدّمه المانيا على صعيد تحسين شبكات المياه والصرف الصحي في بعض مناطق جبل لبنان وبناء مدارس للتدريب المهني للشباب.

لقاءات الكوادر العليا

من جهة ثانية، اطلق وزير المال الدكتور غازي وزني وسفير فرنسا برونو فوشيه امس في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برنامج «لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات»، التي يوفرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني. بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكين العسكري والأمني. وفيما اشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت «إلى جانب لبنان في ازماته السياسيّة والماليّة»، شدّد فوشيه على ان اهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهنا «هي تعزيز استقلالية القضاء، وإقرار القانون الجديد للشراء العام، و«تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد»، معتبراً أن تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكّل «إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة».

ولفت وزني إلى «التعاون المتميّز للمعهد مع فرنسا، إذ بعد أن أنشئ كمشروع فرنسي لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكاً مميّزاً لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من ابرزها المدرسة الوطنيّة للإدارة في فرنسا». ولاحظ أن «العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقّد والصعب وظروف لبنان المتقلّبة».

فوشيه

أما السفير فوشيه، فأشاد «باستمرار المعهد في تنظيم برنامج لقاءات الكوادر العليا»، مذكراً بدور فرنسا في تأسيسه، ومعتبراً انه «سرعان ما تحوّل مؤسسة مرجعية في مجال تدريب كبار الموظفين، وشريكاً ممتازاً وأهلاً للثقة لفرنسا وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية».

وشدّد على أهمية إصلاح القضاء، مؤكداً أن فرنسا «ستولي انتباهاً خاصاً لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطاً لأية استقلالية فعلية للقضاء».

وإذ اشار من جهة ثانية إلى «أن الحكومة تعتزم ايضاً تعزيز الشفافية من خلال إصلاح في العمق لآليات الشراء العام»، وصف الإصلاح في هذا المجال بانه «أمر أساسي»، مذكّراً بأن «ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً».

كومبارنو

أما مديرة العلاقات الخارجية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ايزابيل كومبارنو، فأشارت في كلمتها إلى ان عدد اللبنانيين المتخرجين من المدرسة يبلغ ١٨٦، مذكّرة بأن «التعاون الطويل الأمد مع معهد باسل فليحان يشكل حجر الزاوية في التعاون مع لبنان، إلى جانب التعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري والمعهد الوطني للإدارة في لبنان».

بساط

وذكّرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي لمياء المبيّض بساط في كلمتها بتاريخ المعهد، مشدّدةً على دوره في الإصلاحات. واعتبرت أن «ما يواجهه لبنان باستمرار من أزمات يتطلب من الجميع العمل على مواجهة وضع هش غير مسبوق وتحديات متشابكة لا يمكن توقعها».

نداء الوطن

اليونان تنصح لبنان... وفوشيه يُحدّد الإصلاحات

تكثّفت الاجتماعات الداخلية، عشية جلسة مجلس الوزراء في قصر بعبدا اليوم، تحضيراً لزيارة وفد الصندوق الدولي الى لبنان، وتلاحقت المواقف الدولية وابرزها امس كان للسفير الفرنسي برونو فوشيه الذي شدّد على أهمية إصلاح القضاء، مؤكداً أن بلاده ستولي انتباهاً خاصاً لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطاً لأية استقلالية فعلية للقضاء.

وإذ اشار فوشيه، من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إلى أن الحكومة تعتزم أيضاً تعزيز الشفافية من خلال إصلاح في العمق لآليات الشراء العام، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكّراً بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً". واعتبر أن هذه الورش الثلاث، وهي تعزيز استقلالية القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة.

واكد ضرورة تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات.

اما السفير الروسي الكسندر زاسبكين فأكد من وزارة المال تضامن بلده مع الحكومة الجديدة في سعيها لاتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية بما ينقذ لبنان ويضمن استقراره، في وقت ابدى المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش، بعد لقائه رئيس الحكومة حسان دياب استعداد الامم المتحدة للتعاون مع لبنان.

واختتم مستشار الدفاع البريطاني الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اللواء السير جون لوريمر، زيارته بالتأكيد ان "هذا وقت مهم للبنان ولحكومته الجديدة في مواجهة تحديات اقتصادية كبيرة. وهناك ضرورة لأفعال سريعة."

أما السفير البريطاني كريس رامبلنغ فأكد وجوب "ألا يكون هناك أي تأخير في الخطة الاقتصادية المفصلة، والقرارات الضرورية، والتنفيذ العاجل الذي وعدت به الحكومة. ان الوقت ينفد وهذه الازمة بحاجة الى استجابة شاملة وعاجلة للمطالب المشروعة مع تقييم هادئ وواضح للمرحلة المقبلة."

وشهد لبنان امس محادثات يونانية اجراها وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس مع الرؤساء الثلاثة ووزير الخارجية ناصيف حتي. وعرض دندياس لتجربة بلاده في الخروج من الازمة الاقتصادية التي مرت بها قبل عشر سنوات والتي امكن تجاوزها حيث بدأت اليونان تستعيد عافيتها الاقتصادية والمالية. ولفت الى أن "التعاون الثلاثي بين اليونان ولبنان وقبرص له نتائج إيجابية وتوافقنا على استكشاف طرق لتعميق العلاقات الاقتصادية وأبدينا دعمنا للأجندة الاقتصادية للحكومة اللبنانية."

بدوره، نقل رئيس جمعية المصارف سليم صفير، الى رئيس الحكومة حسان دياب موقف الجمعية من موضوع استحقاقات "اليوروبوند" وهو انه اذا كانت الحكومة متجهة الى جدولة الدين، فيجب على هذه الجدولة ان تتم بشكل منظم، اي بالتفاوض مع حاملي سندات الدين وخاصة الصناديق الاستثمارية في الخارج الذين اظهروا حتى الآن جهوزية في التفاوض على هذا الاساس."

واكد صفير "ان هدف جمعية المصارف كان ولا يزال الحفاظ على حسن سير المرافق العامة، كما الحفاظ على الودائع المؤتمنة عليها المصارف"، وذكّر "ان اي قرار في موضوع "اليوروبوند" قرار تتخذه الحكومة حصرياً بما تراه مناسباً للبنان". ونقل عن دياب " حرصه على سلامة واستمرارية القطاع المصرفي بما يحفظ حقوق المودعين وينظم علاقة المصارف بالزبائن."

البناء
يومية سياسية قومية اجتماعية

وزني يُطلق من معهد فليحان برنامج القيادة في زمن الأزمات
وفوشيه: استقلاليّة القضاء وهيئات الرقابة إشارة واضحة للإصلاح

وزني وفوشيه من معهد باسل فليحان

أطلق وزير المال غازي وزني وسفير فرنسا برونو فوشيه، في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، برنامج «لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات»، التي يوفرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني، بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكين العسكري والأمني.

وفيما أشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت «إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية»، أبدى وزني في كلمته سروره بأن يطلق أول نشاط له في وزارة المال من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مشيداً بـ«التعاون الثابت مع فرنسا التي لطالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية».

وشدّد على أن وزارة المال «تعوّل كثيراً على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة الى الوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصرية وتحديداً في تحديث منظومة الشراء العام»، وكذلك على دوره «في تطوير القدرات البشرية ولا سيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم».

أما السفير فوشيه، فشدّد على أن «أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهناً هي تعزيز استقلال القضاء وإقرار القانون الجديد للشراء العام وتعزيز استقلال الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد»، معتبراً أن «تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكل «إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة».

وقال إن «الحكومة أعلنت نيتها تفعيل ترسانتها لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج». وشدّد على أهمية «وضع استراتيجية وطنية» في هذا المجال، إلى جانب «تعزيز آليات الرقابة المستقلة وهيئاتها، وهو ما تعهدته الحكومة وستتابعه فرنسا بانتباه كبير».

واعتبر أن «جودة عمل المعهد تعود إلى تمسكه بالمصلحة العامة وإلى احتراف فريق عمله».

ولاحظ أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان «القيادة في زمن الأزمات» تأتي في وقت «وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديداً في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين».

وشدد على «أهمية دور معهد باسل فليحان في هذه المرحلة «لما عرف عنه من توجه إصلاحي والتزامه تعزيز المؤسسات والحوكمة في لبنان». ورأى أن «الوضع اليوم مؤاتٍ لذلك نظراً إلى أن الحكومة أعلنت عزمها على إصلاح الحوكمة العامة في العمق على مستويات عدة».

وتابع: «في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتمّ تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات».

أما مديرة العلاقات الخارجية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ايزابيل كومبارنو، فشدّدت على أن «التطوّرات الدولية تظهر اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن الإدارة العامة يجب أن تكون قادرة على مواجهة الأزمات وعلى استباقها وتوفير الأدوات والمؤهلات الضرورية لذلك»، مشددة على «أهمية الحوار بين مسؤولي الإدارة العامة والخبراء المتخصصين في مختلف المجالات».

وبعد الجلسة الافتتاحية، عقِد اللقاء الأول من سلسلة اللقاءات، يتناول «القيادة في زمن الأزمات».

وتركز هذه الورشة التي تستمر إلى اليوم بإدارة الخبيرة نتالي مارون، على «تحديد ماهية الأزمات وسبل نشوئها وتطورها والتخطيط لمواجهتها والتنظيم للوقاية منها، إضافة إلى مبادئ إدارة الأزمة وتقنياتها، وتعزيز قدرة القياديين على التواصل في أوقات الأزمة.

أما الورشة الثانية فتقام في ١٨ آذار المقبل و١٩ منه بعنوان «تثبيت الكفايات القيادية: الحزم والذكاء العاطفي»، ويديرها الخبير تييري بولميه.

وتركز هذه الورشة على أهمية الحزم في القيادة ومدى تأثيره على الإنتاجية في العمل، ويكتشف خلالها المشاركون قدراتهم الذاتية على إدارة عواطفهم بما يؤثّر ايجاباً في بناء علاقة ثقة مع الزملاء. كذلك يطوّرون طريقتهم في التعبير عن رأيهم وكيفية الإصغاء إلى آراء الآخرين وصولاً إلى تحقيق التوازن بين المرونة والحزم.

وفي ٢٨ نيسان و٢٩ منه، تعقد الورشة الثالثة، وتتناول «التواصل في زمن الأزمات»، مع الخبير دافيد فروهرايب، وتهدف إلى تنمية قدرات المشاركين على فهم سبل تعامل وسائل الإعلام مع الأزمات وتأثير التعامل السلبي في قدرة المؤسسات على العمل وزعزعة أدائها الداخلي وسمعتها.

https://www.al-binaa.com/archives/236019

فوشيه: فرنسا تقف بجانب لبنان

لمساعدته على تحقيق المسار الإصلاحي

الأربعاء ١٩ شباط ٢٠٢٠ 13:28سياسة

أطلق وزير المال غازي وزني وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام : القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفّرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان.

وأبدى وزني في كلمته سروره بأن يُطلق أول نشاط له في وزارة المال من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مشيداً بـ"التعاون الثابت مع فرنسا التي لطالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة". وشدّد على أن وزارة المال "تعوّل كثيراً على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة للوزارة."

ولفت إلى "التعاون المتميّز للمعهد مع فرنسا، إذ بعد أن أنشئ كمشروع فرنسي لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكاً مميّزاً لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنيّة للإدارة في فرنسا". واصفاً اللقاءات المخصّصة للكوادر العليا في لبنان بأنها "ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني الفرنسي". ورأى أن هذه اللقاءات شكّلت مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركاً، للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام."

وألقى السفير فوشيه، كلمةً أشاد فيها "باستمرار المعهد في تنظيم برنامج لقاءات الكوادر العليا"، مذكراً بدور فرنسا في تأسيسه، ومعتبراً أنه "سرعان ما تحوّل مؤسسة مرجعية في مجال تدريب كبار الموظفين، وشريكاً ممتازاً وأهلاً للثقة لفرنسا وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية". واعتبر أن "جودة عمل المعهد تعود إلى تمسكه بالمصلحة العامة وإلى احترافية فريق عمله."

ولاحظ فوشيه أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان "القيادة في زمن الأزمات" تأتي في وقت "وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديداً في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين."

وشدّد في هذا الإطار على "أهمية إصلاح القضاء، وإصلاح في العمق لآليات الشراء العام، وتفعيل الترسانة لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج، مؤكداً "أن لبنان يواجه اليوم تحديات كبيرة، ودوركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسياً في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي تأجل طويلاً، وفي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي ندرك تماماً ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات."

https://www.elnashra.com/news/show/1389724/فوشيه:-فرنسا-تقف-بجانب-لبنان-لمساعدته-على-تحقيق-ال

الإقتصاد
@LNASHRA

فوشيه: فرنسا ستساعد لبنان لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة

الأربعاء ١٩ شباط ٢٠٢٠ ٠٩:٥٥اقتصاد الدول

أكد السفير الفرنسي في لبنان برونو فوشيه، أن الحركة الإحتجاجية منذ ١٧ تشرين الأول، وضعت الإصلاحات من ضمن أولويات العمل في لبنان.

وقال فوشيه، خلال إفتتاح برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام – القيادة في زمن الأزمات" في "معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي"، أن الحكومة مطالبة بتنفيذ الإصلاحات، وسماع مطالب الشعب.

وشدّد فوشيه على أن أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهناً "هي تعزيز إستقلالية القضاء" وإقرار القانون الجديد للشراء العام، و"تعزيز إستقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد"، معتبراً أن تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكّل "إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة".

وختم فوشيه خلال المؤتمر الذي حضره وزير المال غازي وزني بالقول: "لبنان يواجه تحديات كبيرة، وفرنسا ستساعد لبنان لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة، وتحقيق المسار الإصلاحي الذي تأجل طويلاً، وكذلك في تخفيف آثاره على الشعب اللبناني، الذي ندرك تماماً ما يعانيه جراء الأزمة الإقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات".

وأكد وزني بدوره، أن "معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي"، ساعد لبنان في العديد من المجالات، وقال إن اللقاءات المتواصلة في المعهد، دليل على قوة العلاقة بين فرنسا ولبنان.

وشدّد على أن وزارة المال "تعوّل كثيراً على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة للوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية، ورسم سياسات عامة عصريّة وتحديداً في تحديث منظومة الشراء العام".

كما أشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت "إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة".

https://www.eliktisad.com/news/show/437888/فوشيه-فرنسا-ستساعد-لبنان-لتنفيذ-الإصلاحات-المطلوبة

بحضور فوشيه... وزني يطلق برنامج القيادة في زمن الأزمات

الأربعاء ١٩ شباط ٢٠٢٠ – ١٦:٤٥

أطلق وزير المال الدكتور غازي وزني وسفير فرنسا برونو فوشيه، اليوم في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني، بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكين العسكري والأمني.

وفيما اشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت "إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية"، شدد فوشيه على أن "أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهنا هي تعزيز استقلال القضاء وإقرار القانون الجديد للشراء العام وتعزيز استقلال الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد"، معتبرا أن "تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكل "إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة."

وزني

وأبدى وزني في كلمته سروره بأن يطلق أول نشاط له في وزارة المال من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مشيدا بـ"التعاون الثابت مع فرنسا التي لطالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية". وذكر بأن المعهد "لم يتردد، منذ تأسس عام ١٩٩٦، في تأدية مهماته الأساسية وهي المساهمة في تعزيز الحوكمة المالية وتطوير الكفايات ولا سيما في إدارة المال العام"، مبرزا أن "هذا الجهد لم يقتصر على تطوير القدرات في وزارة المال بل أيضا في الدولة اللبنانية ككل وحتى في المنطقة العربية."

وشدد على أن وزارة المال "تعول كثيرا على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة الى الوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصرية وتحديدا في تحديث منظومة الشراء العام"، وكذلك على دوره "في تطوير القدرات البشرية ولا سيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم."

ولفت إلى "التعاون المتميز للمعهد مع فرنسا، إذ بعدما أنشئ كمشروع فرنسي – لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكا مميزا لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا". ولاحظ أن "العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقد والصعب وظروف لبنان المتقلبة."

ووصف اللقاءات المخصصة للكوادر العليا في لبنان بأنها "ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني – الفرنسي". ورأى أن هذه اللقاءات شكلت، منذ إطلاقها عام ٢٠١٠، بالشراكة بين معهد باسل فليحان والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة، وبدعم من السفارة الفرنسية، مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركا للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام."

واضاف: "اليوم، ينضم ٢٢ مشاركا جديدا إلى هذه المبادرة، التي تحمل عنوانا مهما جدا هو القيادة في زمن الأزمات، ولا يسعني الا أن أحيي التزام الحاضرين هنا ومبادرتهم للتعمق في سبل إدارة الأزمات وأدواتها."

فوشيه

أما السفير فوشيه، فأشاد "باستمرار المعهد في تنظيم برنامج لقاءات الكوادر العليا"، مذكرا بدور فرنسا في تأسيسه، ومعتبرا أنه "سرعان ما تحول مؤسسة مرجعية في مجال تدريب كبار الموظفين، وشريكا ممتازا وأهلا للثقة لفرنسا وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية."

واعتبر أن "جودة عمل المعهد تعود إلى تمسكه بالمصلحة العامة وإلى احتراف فريق عمله."
ولاحظ أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان "القيادة في زمن الأزمات" تأتي في وقت "وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديدا في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين."
وشدد على "أهمية دور معهد باسل فليحان في هذه المرحلة "لما عرف عنه من توجه إصلاحي والتزامه تعزيز المؤسسات والحوكمة في لبنان". ورأى أن "الوضع اليوم مؤات لذلك نظرا إلى أن الحكومة أعلنت عزمها على إصلاح الحوكمة العامة في العمق على مستويات عدة."
وشدد على "أهمية إصلاح القضاء"، مؤكدا أن فرنسا "ستولي انتباها خاصا لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطا لأي استقلال فعلي للقضاء."
وإذ اشار إلى "أن الحكومة تعتزم أيضا تعزيز الشفافية عبر إصلاح في العمق لآليات الشراء العام"، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكرا بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً."
وقال إن "الحكومة أعلنت نيتها تفعيل ترسانتها لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج". وشدد على أهمية "وضع استراتيجية وطنية" في هذا المجال، إلى جانب "تعزيز آليات الرقابة المستقلة وهيئاتها، وهو ما تعهدته الحكومة وستتابعه فرنسا بانتباه كبير."
واعتبر أن "هذه الورش الثلاث: تعزيز استقلال القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلال الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين لاصلاح الدولة."
وتابع: "في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات."
وختم: "إن لبنان يواجه اليوم تحديات كبيرة، ودوركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسيا في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي تأجل طويلا، وفي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي ندرك تماما ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات."
كومبارنو
أما مديرة العلاقات الخارجية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ايزابيل كومبارنو، فأشارت في كلمتها إلى أن عدد اللبنانيين المتخرجين من المدرسة يبلغ ١٨٦، مذكرة بأن "التعاون الطويل الأمد مع معهد باسل فليحان يشكل حجز الزاوية في التعاون مع لبنان، إلى جانب التعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري والمعهد الوطني للإدارة في لبنان."
وأشارت إلى أن برنامج لقاءات الكوادر العليا "أعد من الأساس ليكون مساحة تبادل في ما يتعلق بمواضيع الحوكمة وأداء الدولة ومؤسساتها."
واضافت أن "التحديات المتعلقة بعمل الإدارة العامة وتنظيمها ودورها في وضع السياسات العامة، تبدو اليوم اولوية بالنسبة إلى المواطنين على المستوى العالمي"، لافتة إلى أن "الحديث اليوم لم يعد عن تحديث الإدارة العامة بل عن التحوّل في عمل الدولة ودورها في الإبتكار وتصميم السياسات العامة."
وشددت على أن "التطورات الدولية تظهر اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن الإدارة العامة يجب أن تكون قادرة على مواجهة الأزمات وعلى استباقها وتوفير الأدوات والمؤهلات الضرورية لذلك"، مشددة على "أهمية الحوار بين مسؤولي الإدارة العامة والخبراء المتخصصين في مختلف المجالات."
بساط
وذكرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي لمياء المبض بساط في كلمتها بتاريخ المعهد، مشدّدةً على دوره في الإصلاحات. واعتبرت أن "ما يواجهه لبنان باستمرار من أزمات يتطلب من الجميع العمل على مواجهة وضع هشّ غير مسبوق وتحديات متشابكة لا يمكن توقعها."
ورأت أن "دور قياديي القطاع العام في الواجهة، إذ تقع عليهم أولا مسؤولية الحفاظ على التماسك وعلى البلد، واستباق المستقبل، ووضع الخطط للخروج من الأزمة الراهنة، وتصحيح وضع المالية العامة وإطلاق الحركة الاقتصادية مجددا، وإعادة مناخ الثقة، وخدمة المواطنين بأفضل طريقة."
ورشة العمل الأولى
وبعد الجلسة الافتتاحية، عقِد اللقاء الأول من سلسلة اللقاءات، يتناول "القيادة في زمن الأزمات."
وتركز هذه الورشة التي تستمر إلى غد بإدارة الخبيرة نتالي مارون، على "تحديد ماهية الأزمات وسبل نشوئها وتطورها والتخطيط لمواجهتها والتنظيم للوقاية منها، إضافة إلى مبادئ إدارة الأزمة وتقنياتها، وتعزيز قدرة القياديين على التواصل في أوقات الأزمة.
أما الورشة االثانية فتقام في ١٨ آذار المقبل و١٩ منه بعنوان "تثبيت الكفايات القيادية: الحزم والذكاء العاطفي"، ويديرها الخبير تييري بولميه.
وتركز هذه الورشة على أهمية الحزم في القيادة ومدى تأثيره على الإنتاجية في العمل، ويكتشف خلالها المشاركون قدراتهم الذاتية على إدارة عواطفهم بما يؤثّر ايجاباً في بناء علاقة ثقة مع الزملاء. كذلك يطوّرون طريقتهم في التعبير عن رأيهم وكيفية الاصغاء إلى آراء الآخرين وصولاً إلى تحقيق التوازن بين المرونة والحزم.

وفي ٢٨ نيسان و ٢٩ منه، تعقد الورشة الثالثة، وتتناول "التواصل في زمن الأزمات"، مع الخبير دافيد فروهرايب، وتهدف إلى تنمية قدرات المشاركين على فهم سبل تعامل وسائل الإعلام مع الأزمات وتأثير التعامل السلبي في قدرة المؤسسات على العمل وزعزعة أدائها الداخلي وسمعتها.

وسيطلع المشاركون على عدد من تقنيات التعامل مع الأزمات بشكل ايجابي وتقنيات التواصل في مواجهة المواقف الصعبة.

http://www.lebanonfiles.com/articles/أخبار-اقتصادية-ومالية/بحضور-فوشيه-وزني-يطلق-برنامج-القيادة/

IMLEBANON

وزني يُشيد بالتعاون الثابت مع فرنسا: لطالما وقفت إلى جانب لبنان

February 19, 2020 01:58 PM

أشاد وزير المال غازي وزني بـ"التعاون الثابت مع فرنسا، التي لطالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة."

وذكّر وزني، خلال إطلاقه وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفّرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، بأن المعهد "لم يتردّد، منذ أن تأسس عام ١٩٩٦، في تأدية مهامه الأساسية وهي المساهمة في تعزيز الحوكمة الماليّة وتطوير الكفايات لاسيما في إدارة المال العام"، مبرزاً أن "هذا الجهد لم يقتصر على تطوير القدرات في وزارة المال بل أيضاً في الدولة اللبنانية ككل وحتى في المنطقة العربيّة."

وشدّد على أن وزارة المال "تعوّل كثيراً على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة للوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصريّة وتحديداً في تحديث منظومة الشراء العام"، وكذلك على دوره "في تطوير القدرات البشرية لاسيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم."

ولفت وزني إلى "التعاون المتميّز للمعهد مع فرنسا، إذ بعد أن أنشئ كمشروع فرنسي لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكاً مميّزاً لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنيّة للإدارة في فرنسا". ولاحظ أن "العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقدّ والصعب وظروف لبنان المتقلّبة."

ووصف اللقاءات المخصّصة للكوادر العليا في لبنان بأنها "ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني الفرنسي". ورأى أن هذه اللقاءات شكّلت، منذ إطلاقها عام ٢٠١٠ بالشراكة بين معهد باسل فليحان والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية، مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركاً، للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام."

واضاف: "اليوم، ينضمّ ٢٢ مشاركاً جديداً إلى هذه المبادرة، التي تحمل عنواناً مهمّ جداً هو القيادة في زمن الأزمات، ولا يسعني الا أن أحيّي التزام الحاضرين هنا ومبادرتهم للتعمّق في سُبل إدارة الأزمات وأدواتها."

https://www.imlebanon.org/2020/02/19/ghazi-wazni-15/

IMLEBANON

فوشيه: نقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق المسار الإصلاحي

February 19, 2020 02:06 PM

شدّد وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه على أهمية إصلاح القضاء، مؤكداً أن فرنسا "ستولي انتباهاً خاصاً لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطاً لأية استقلالية فعلية للقضاء"، مؤكداً ان فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق المسار الإصلاحي الذي تأجل طويلاً.

واشار فوشيه خلال اطلاقه ووزير المال غازي وزني، في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفّرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، إلى "أن الحكومة تعتزم أيضاً تعزيز الشفافية من خلال إصلاح في العمق لآليات الشراء العام"، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكّراً بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً."

وقال إن "الحكومة أعلنت نيتها تفعيل ترسانتها لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج". وشدّد على أهمية "وضع استراتيجية وطنية" في هذا المجال، إلى جانب "تعزيز آليات الرقابة المستقلة وهيئاتها، وهو ما تعهدته الحكومة وستتابعه فرنسا بانتباه كبير."

واعتبر أن "هذه الورش الثلاث، وهي تعزيز استقلالية القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة."

وتابع: "في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات."

وختم مخاطباً المشاركين: "إن لبنان يواجه اليوم تحديات كبيرة، ودوركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسياً في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي تأجل طويلاً، وفي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي ندرك تماماً ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات."

https://www.imlebanon.org/2020/02/19/bruno-fosher/

وزني أطلق في معهد باسل فليحان

برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام"

19-02-2020 | 13:24

أطلق وزير المال الدكتور غازي وزني وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه اليوم الأربعاء في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفّرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني. بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكين العسكري والأمني. وفيما اشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت "إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة"، شدّد فوشيه على أن أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهنا "هي تعزيز استقلالية القضاء" وإقرار القانون الجديد للشراء العام، و"تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد"، معتبراً أن تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكّل "إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة."

وأبدى وزني في كلمته سروره بأن يُطلق أول نشاط له في وزارة المال من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مشيداً بـ"التعاون الثابت مع فرنسا التي لطالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة ."وذكّر بأن المعهد "لم يتردّد، منذ أن تأسس عام ١٩٩٦، في تأدية مهامه الأساسية وهي المساهمة في تعزيز الحوكمة الماليّة وتطوير الكفايات لاسيما في إدارة المال العام"، مبرزاً أن "هذا الجهد لم يقتصر على تطوير القدرات في وزارة المال بل أيضاً في الدولة اللبنانية ككل وحتى في المنطقة العربيّة ."

وشدّد على أن وزارة المال "تعوّل كثيراً على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة للوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصريّة وتحديداً في تحديث منظومة الشراء العام"، وكذلك على دوره "في تطوير القدرات البشرية لاسيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم ."

ولفت إلى "التعاون المتميّز للمعهد مع فرنسا، إذ بعد أن أنشئ كمشروع فرنسي لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكاً مميّزاً لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنيّة للإدارة في فرنسا ."ولاحظ أن "العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقّد والصعب وظروف لبنان المتقلّبة ."

ووصف اللقاءات المخصّصة للكوادر العليا في لبنان بأنها "ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني الفرنسي". ورأى أن هذه اللقاءات شكّلت، منذ إطلاقها عام ٢٠١٠ بالشراكة بين معهد باسل فليحان والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية، مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركاً، للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام ."

واضاف: "اليوم، ينضمّ ٢٢ مشاركاً جديداً إلى هذه المبادرة، التي تحمل عنواناً مهمّ جداً هو القيادة في زمن الأزمات، ولا يسعني الا أن أحيّي التزام الحاضرين هنا ومبادرتهم للتعمّق في سُبل إدارة الأزمات وأدواتها ."

أما السفير فوشيه، فأشاد "باستمرار المعهد في تنظيم برنامج لقاءات الكوادر العليا"، مذكراً بدور فرنسا في تأسيسه، ومعتبراً أنه "سرعان ما تحوّل مؤسسة مرجعية

في مجال تدريب كبار الموظفين، وشريكاً ممتازاً وأهلاً للثقة لفرنسا وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية". واعتبر أن "جودة عمل المعهد تعود إلى تمسكه بالمصلحة العامة وإلى احترافية فريق عمله."

ولاحظ فوشيه أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان "القيادة في زمن الأزمات" تأتي في وقت "وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديداً في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين."

وشدد على أهمية دور معهد باسل فليحان في هذه المرحلة "لِما عرف عنه من توجه إصلاحي والتزامه تعزيز المؤسسات والحوكمة في لبنان ."ورأى أن "الوضع اليوم مؤاتٍ لذلك نظراً إلى أن الحكومة أعلنت عزمها على إصلاح الحوكمة العامة في العمق على مستويات عدة ."

وشدّد في هذا الإطار على أهمية إصلاح القضاء، مؤكداً أن فرنسا" ستولي انتباهاً خاصاً لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطاً لأية استقلالية فعلية للقضاء ."

وإذ اشار من جهة ثانية إلى "أن الحكومة تعتزم أيضاً تعزيز الشفافية من خلال إصلاح في العمق لآليات الشراء العام"، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكّراً بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً ."

وقال إن "الحكومة أعلنت نيتها تفعيل ترسانتها لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج". وشدّد على أهمية "وضع استراتيجية وطنية" في هذا المجال، إلى جانب "تعزيز آليات الرقابة المستقلة وهيئاتها، وهو ما تعهدته الحكومة وستتابعه فرنسا بانتباه كبير."

واعتبر أن "هذه الورش الثلاث، وهي تعزيز استقلالية القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة."

وتابع: "في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات ."

وختم مخاطباً المشاركين: "إن لبنان يواجه اليوم تحديات كبيرة، ودوركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسياً في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي تأجل طويلاً، وفي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي ندرك تماماً ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات ."

https://www.lebanon24.com/news/lebanon/675313/وزني-أطلق-في-معهد-باسل-فليحان-برنامج-لقاءات-الكواد

وزني أطلق من معهد باسل فليحان برنامج القيادة في زمن الازمات...
وفوشيه: تعزيز استقلالية القضاء وهيئات الرقابة إشارة واضحة للاصلاح

شدّد سفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه على أهمية إصلاح القضاء، مؤكداً أن فرنسا ستولي انتباهاً خاصاً لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطاً لأية استقلالية فعلية للقضاء.

وإذ اشار، خلال اطلاقه ووزير المال غازي وزني في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، إلى أن الحكومة تعتزم أيضاً تعزيز الشفافية من خلال إصلاح في العمق لآليات الشراء العام، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكّراً بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً".

واعتبر أن هذه الورش الثلاث، وهي تعزيز استقلالية القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة.

ورای فوشيه أنه من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات.

من جهته، أبدى وزني سروره بأن يُطلق أول نشاط له في وزارة المال من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مشيداً بالتعاون الثابت مع فرنسا التي لطالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة.

وشدّد على أن وزارة المال تعوّل كثيراً على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة للوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصريّة وتحديداً في تحديث منظومة الشراء العام، وكذلك على دوره "في تطوير القدرات البشرية لاسيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم".

https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/502158/وزني-أطلق-من-معهد-باسل-فليحان-برنامج-القيادة-في-زم/ar

غازي وزني أطلق برنامج "القيادة في زمن الأزمات".. السفير الفرنسي: تعزيز استقلالية القضاء والهيئات الرقابية إشارة واضحة للاصلاح

أطلق وزير المال غازي وزني وسفير فرنسا برونو فوشيه، اليوم في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني، بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكين العسكري والأمني.

وفيما اشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت "إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية"، شدد فوشيه على أن "أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهنا هي تعزيز استقلال القضاء وإقرار القانون الجديد للشراء العام وتعزيز استقلال الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد"، معتبرا أن "تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكل "إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة".

وأبدى وزني في كلمته سروره بأن يطلق أول نشاط له في وزارة المال من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مشيدا بـ"التعاون الثابت مع فرنسا التي لطالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية". وذكر بأن المعهد "لم يتردد، منذ تأسس عام ١٩٩٦، في تأدية مهماته الأساسية وهي المساهمة في تعزيز الحوكمة المالية وتطوير الكفايات ولا سيما في إدارة المال العام"، مبرزا أن "هذا الجهد لم يقتصر على تطوير القدرات في وزارة المال بل أيضا في الدولة اللبنانية ككل وحتى في المنطقة العربية".

وشدد على أن وزارة المال "تعول كثيرا على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة الى الوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصرية وتحديدا في تحديث منظومة الشراء العام"، وكذلك على دوره "في تطوير القدرات البشرية ولا سيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم".

ولفت إلى "التعاون المتميز للمعهد مع فرنسا، إذ بعدما أنشئ كمشروع فرنسي – لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكا مميزا لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا". ولاحظ أن "العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقد والصعب وظروف لبنان المتقلبة".

ووصف اللقاءات المخصصة للكوادر العليا في لبنان بأنها "ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني – الفرنسي". ورأى أن هذه اللقاءات شكلت، منذ إطلاقها عام ٢٠١٠، بالشراكة بين معهد باسل فليحان والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة، وبدعم من السفارة الفرنسية، مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركا للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام".

واضاف: "اليوم، ينضم ٢٢ مشاركا جديدا إلى هذه المبادرة، التي تحمل عنوانا مهما جدا هو القيادة في زمن الأزمات، ولا يسعني الا أن أحيي التزام الحاضرين هنا ومبادرتهم للتعمق في سبل إدارة الأزمات وأدواتها".

بدوره اشاد السفير الفرنسي "باستمرار المعهد في تنظيم برنامج لقاءات الكوادر العليا"، مذكرا بدور فرنسا في تأسيسه، ومعتبرا أنه "سرعان ما تحول مؤسسة مرجعية في مجال تدريب كبار الموظفين، وشريكا ممتازا وأهلا للثقة لفرنسا وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية".

واعتبر أن "جودة عمل المعهد تعود إلى تمسكه بالمصلحة العامة وإلى احتراف فريق عمله".

ولاحظ فوشيه أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان "القيادة في زمن الأزمات" تأتي في وقت "وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديدا في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين".

وشدد على "أهمية دور معهد باسل فليحان في هذه المرحلة "لما عرف عنه من توجه إصلاحي والتزامه تعزيز المؤسسات والحوكمة في لبنان". ورأى أن "الوضع اليوم مؤات لذلك نظرا إلى أن الحكومة أعلنت عزمها على إصلاح الحوكمة العامة في العمق على مستويات عدة".

وشدد على "أهمية إصلاح القضاء"، مؤكدا أن فرنسا "ستولي انتباها خاصا لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطا لأي استقلال فعلي للقضاء".

وإذ اشار إلى "أن الحكومة تعتزم أيضا تعزيز الشفافية عبر إصلاح في العمق لآليات الشراء العام"، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكرا بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً".

وقال فوشيه إن "الحكومة أعلنت نيتها تفعيل ترسانتها لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج". وشدد على أهمية "وضع استراتيجية وطنية" في هذا المجال، إلى جانب "تعزيز آليات الرقابة المستقلة وهيئاتها، وهو ما تعهدته الحكومة وستتابعه فرنسا بانتباه كبير".

واعتبر أن "هذه الورش الثلاث: تعزيز استقلال القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلال الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين لاصلاح الدولة".

وتابع: "في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات".

وختم الشفير الفرنسي "إن لبنان يواجه اليوم تحديات كبيرة، ودوركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسيا في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي تأجل طويلا، وفي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي ندرك تماما ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات".

أما مديرة العلاقات الخارجية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ايزابيل كومبارنو، فأشارت في كلمتها إلى أن عدد اللبنانيين المتخرجين من المدرسة يبلغ ١٨٦، مذكرة بأن "التعاون الطويل الأمد مع معهد باسل فليحان يشكل حجز الزاوية في التعاون مع لبنان، إلى جانب التعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري والمعهد الوطني للإدارة في لبنان".

وأشارت إلى أن برنامج لقاءات الكوادر العليا "أعد من الأساس ليكون مساحة تبادل في ما يتعلق بمواضيع الحوكمة وأداء الدولة ومؤسساتها".

واضافت أن "التحديات المتعلقة بعمل الإدارة العامة وتنظيمها ودورها في وضع السياسات العامة، تبدو اليوم اولوية بالنسبة إلى المواطنين على المستوى العالمي"، لافتة إلى أن "الحديث اليوم لم يعد عن تحديث الإدارة العامة بل عن التحوّل في عمل الدولة ودورها في الإبتكار وتصميم السياسات العامة".

وشددت على أن "التطورات الدولية تظهر اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن الإدارة العامة يجب أن تكون قادرة على مواجهة الأزمات وعلى استباقها وتوفير الأدوات والمؤهلات الضرورية لذلك"، مشددة على "أهمية الحوار بين مسؤولي الإدارة العامة والخبراء المتخصصين في مختلف المجالات".

الى ذلك ذكرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي لمياء المبض بساط في كلمتها بتاريخ المعهد، مشدّدةً على دوره في الإصلاحات. واعتبرت أن "ما يواجهه لبنان باستمرار من أزمات يتطلب من الجميع العمل على مواجهة وضع هشّ غير مسبوق وتحديات متشابكة لا يمكن توقعها".

ورأت أن "دور قياديي القطاع العام في الواجهة، إذ تقع عليهم أولا مسؤولية الحفاظ على التماسك وعلى البلد، واستباق المستقبل، ووضع الخطط للخروج من الأزمة الراهنة، وتصحيح وضع المالية العامة وإطلاق الحركة الاقتصادية مجددا، وإعادة مناخ الثقة، وخدمة المواطنين بأفضل طريقة".

وبعد الجلسة الافتتاحية، عقِد اللقاء الأول من سلسلة اللقاءات، يتناول "القيادة في زمن الأزمات".

وتركز هذه الورشة التي تستمر إلى غد بإدارة الخبيرة نتالي مارون، على "تحديد ماهية الأزمات وسبل نشوئها وتطورها والتخطيط لمواجهتها والتنظيم للوقاية منها، إضافة إلى مبادئ إدارة الأزمة وتقنياتها، وتعزيز قدرة القياديين على التواصل في أوقات الأزمة.

أما الورشة االثانية فتقام في ١٨ آذار المقبل و١٩ منه بعنوان "تثبيت الكفايات القيادية: الحزم والذكاء العاطفي"، ويديرها الخبير تييري بولميه.

وتركز هذه الورشة على أهمية الحزم في القيادة ومدى تأثيره على الإنتاجية في العمل، ويكتشف خلالها المشاركون قدراتهم الذاتية على إدارة عواطفهم بما يؤثّر ايجاباً في بناء علاقة ثقة مع الزملاء. كذلك يطوّرون طريقتهم في التعبير عن رأيهم وكيفية الاصغاء إلى آراء الآخرين وصولاً إلى تحقيق التوازن بين المرونة والحزم.

وفي ٢٨ نيسان و٢٩ منه، تعقد الورشة الثالثة، وتتناول "التواصل في زمن الأزمات"، مع الخبير دافيد فروهرايب، وتهدف إلى تنمية قدرات المشاركين على فهم سبل تعامل وسائل الإعلام مع الأزمات وتأثير التعامل السلبي في قدرة المؤسسات على العمل وزعزعة أدائها الداخلي وسمعتها.

وسيطلع المشاركون على عدد من تقنيات التعامل مع الأزمات بشكل ايجابي وتقنيات التواصل في مواجهة المواقف الصعبة.

https://www.aljadeed.tv/arabic/news/local/1902202079

LEBANON ECONOMY
Daily Economic News - Assinaa Wal Iktissad

فوشيه: فرنسا ستساعد لبنان لتنفيذ الإصلاحات

19/02/2020

0

أكد السفير الفرنسي في لبنان برونو فوشيه، أن الحركة الإحتجاجية منذ ١٧ تشرين الأول، وضعت الإصلاحات من ضمن أولويات العمل في لبنان.

وقال فوشيه، خلال إفتتاح برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام – القيادة في زمن الأزمات" في "معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي"، أن الحكومة مطالبة بتنفيذ الإصلاحات، وسماع مطالب الشعب.

وأشار السفير الفرنسي، إلى أن العدالة مهمة جداً، وهو ما يحتّم مراجعة عمل القضاء، ويجب إعتماد الشفافية، وتغيير طريقة العمل، وإدخال المجتمع المدني لتنفيذ الإصلاحات.

وختم فوشيه خلال المؤتمر الذي حضره وزير المال غازي وزني بالقول: "لبنان يواجه تحديات كبيرة، وفرنسا ستساعد لبنان لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة."

وأكد وزني بدوره، أن "معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي"، ساعد لبنان في العديد من المجالات، وقال إن اللقاءات المتواصلة في المعهد، دليل على قوة العلاقة بين فرنسا ولبنان.

https://lebanoneconomy.net/فوشيه-فرنسا-ستساعد-لبنان-لتنفيذ-الإصل/

اللبنانية
ALLOUBNANIA.COM
أخبار لبنان والعالم لكل العالم

وزنـي يطلق برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام"

Wednesday, February 19, 2020

أطلق وزير المال غازي وزني وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه في "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفّرها المعهد بالشراكة مع "المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة" وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني، بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكَين العسكري والأمني. وفيما أشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت "إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة"، شدّد فوشيه على أن أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهناً "هي تعزيز استقلالية القضاء" وإقرار القانون الجديد للشراء العام، و"تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد"، معتبراً أن تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكّل "إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة.

وزني: وتحدث وزني معرباً عن سروره بأن يُطلق أول نشاط له في وزارة المال من "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي"، مشيداً بـ"التعاون الثابت مع فرنسا التي طالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة".
وذكّر بأن المعهد "لم يتردّد، منذ أن تأسس عام ١٩٩٦، في تأدية مهامه الأساسية وهي المساهمة في تعزيز الحوكمة الماليّة وتطوير الكفايات لا سيما في إدارة المال العام"، مبرزاً أن "هذا الجهد لم يقتصر على تطوير القدرات في وزارة المال بل أيضاً في الدولة اللبنانية ككل وحتى في المنطقة العربيّة."
وشدّد على أن وزارة المال "تعوّل كثيراً على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة للوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصريّة وتحديداً في تحديث منظومة الشراء العام"، وكذلك على دوره "في تطوير القدرات البشرية لا سيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم."

ولفت إلى "التعاون المتميّز للمعهد مع فرنسا، إذ بعد أن أنشئ كمشروع فرنسي لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكاً مميّزاً لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنيّة للإدارة في فرنسا". ولاحظ أن "العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقّد والصعب وظروف لبنان المتقلّبة."

ووصف اللقاءات المخصّصة للكوادر العليا في لبنان بأنها "ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني الفرنسي". ورأى أن هذه اللقاءات شكّلت، منذ إطلاقها عام ٢٠١٠ بالشراكة بين معهد باسل فليحان والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية، مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركاً، للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام."

وأضاف: اليوم، ينضمّ ٢٢ مشاركاً جديداً إلى هذه المبادرة، التي تحمل عنواناً مهمّ جداً هو القيادة في زمن الأزمات، ولا يسعني إلا أن أحيّي التزام الحاضرين هنا ومبادرتهم للتعمّق في سُبل إدارة الأزمات وأدواتها.

فوشيه :أما السفير فوشيه، فأشاد "باستمرار المعهد في تنظيم برنامج لقاءات الكوادر العليا"، مذكّراً بدور فرنسا في تأسيسه، ومعتبراً أنه "سرعان ما تحوّل مؤسسة مرجعية في مجال تدريب كبار الموظفين، وشريكاً ممتازاً وأهلاً للثقة لفرنسا وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية". واعتبر أن "جودة عمل المعهد تعود إلى تمسكه بالمصلحة العامة وإلى احترافية فريق عمله."

ولاحظ فوشيه أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان "القيادة في زمن الأزمات" تأتي في وقت "وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديداً في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين."

وشدد على أهمية دور "معهد باسل فليحان" في هذه المرحلة "لِما عرف عنه من توجه إصلاحي والتزامه تعزيز المؤسسات والحوكمة في لبنان". ورأى أن "الوضع اليوم مؤاتٍ لذلك نظراً إلى أن الحكومة أعلنت عزمها على إصلاح الحوكمة العامة في العمق على مستويات عدة."

وشدّد في هذا الإطار على "أهمية إصلاح القضاء"، مؤكداً أن "فرنسا ستولي انتباهاً خاصاً لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطاً لأي استقلالية فعلية للقضاء."

وإذ أشار من جهة ثانية إلى "أن الحكومة تعتزم أيضاً تعزيز الشفافية من خلال إصلاح في العمق لآليات الشراء العام"، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكّراً بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم "معهد باسل فليحان" في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً."

وقال إن "الحكومة أعلنت نيّتها تفعيل ترسانتها لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج". وشدّد على أهمية "وضع استراتيجية وطنية" في هذا المجال، إلى جانب "تعزيز آليات الرقابة المستقلة وهيئاتها، وهو ما تعهّدته الحكومة وستتابعه فرنسا بانتباه كبير."

واعتبر أن "هذه الورش الثلاث، وهي تعزيز استقلالية القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة."

وتابع: في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات.
وختم: يواجه لبنان اليوم تحديات كبيرة، ودوركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسياً في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي تأجّل طويلاً، وفي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي ندرك تماماً ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات.
كومبارنو :أما مديرة العلاقات الخارجية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا إيزابيل كومبارنو، فأشارت في كلمتها إلى أن "عدد اللبنانيين المتخرّجين من المدرسة يبلغ ١٨٦"، مذكّرةً بأن "التعاون الطويل الأمد مع "معهد باسل فليحان" يشكّل حجز الزاوية في التعاون مع لبنان، إلى جانب التعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري واالمعهد الوطني للإدارة في لبنان."

وأشارت إلى أن برنامج لقاءات الكوادر العليا "أُعِدَّ من الأساس ليكون مساحة تبادل في ما يتعلق بمواضيع الحوكمة وأداء الدولة ومؤسساتها". وأضافت أن

"التحديات المتعلقة بعمل الإدارة العامة وتنظيمها ودورها في وضع السياسات العامة، تبدو اليوم أولوية بالنسبة إلى المواطنين على المستوى العالمي"، لافتةً إلى أن "الحديث اليوم لم يَعد عن تحديث الإدارة العامة بل عن التحوّل في عمل الدولة ودورها في الابتكار وتصميم السياسات العامة."

وشددت على أن "التطورات الدولية تُظهر اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن الإدارة العامة يجب أن تكون قادرة على مواجهة الأزمات وعلى استباقها وتوفير الأدوات والمؤهلات الضرورية لذلك"، مشددةً على "أهمية الحوار بين مسؤولي الإدارة العامة والخبراء المتخصصين في مختلف المجالات."

بساط :وذكّرت رئيسة "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" لمياء المبيّض بساط في كلمتها بتاريخ المعهد، مشدّدةً على دوره في الإصلاحات. واعتبرت أن "ما يواجهه لبنان باستمرار من أزمات يتطلب من الجميع العمل على مواجهة وضع هشّ غير مسبوق وتحديات متشابكة لا يمكن توقعها."

ورأت أن "دور قياديي القطاع العام في الواجهة، إذ تقع عليهم أولاً مسؤولية الحفاظ على التماسك وعلى البلد، واستباق المستقبل، ووضع الخطط للخروج من الأزمة الراهنة، وتصحيح وضع المالية العامة وإطلاق الحركة الاقتصادية مجدداً، وإعادة مناخ الثقة، وخدمة المواطنين بأفضل طريقة."

ورشة العمل الأولى :وبعد الجلسة الافتتاحية، عُقِد اللقاء الأول من سلسلة اللقاءات، ويتناول "القيادة في زمن الأزمات". وتركّز هذه الورشة التي تستمر إلى غد الخميس بإدارة الخبيرة نتالي مارون، على تحديد ماهية الأزمات وكيفية نشوئها وتطوّرها والتخطيط لمواجهتها والتنظيم للوقاية منها، إضافة إلى مبادئ إدارة الأزمة وتقنياتها، وتعزيز قدرة القياديين على التواصل في أوقات الأزمة.

أما الورشة االثانية فتقام في ١٨ و١٩ آذار المقبل بعنوان "تثبيت الكفايات القيادية: الحزم والذكاء العاطفي"، ويديرها الخبير تييري بولميه .وتركّز هذه الورشة على أهمية الحزم في القيادة ومدى تأثيره على الإنتاجية في العمل، ويكتشف خلالها المشاركون قدراتهم الذاتية على إدارة عواطفهم بما يؤثّر إيجاباً في بناء علاقة ثقة مع الزملاء. كذلك يطوّرون طريقتهم في التعبير عن رأيهم وكيفية الإصغاء إلى آراء الآخرين وصولاً إلى تحقيق التوازن بين المرونة والحزم.

وفي ٢٨ و٢٩ نيسان، تُعقَد الورشة الثالثة، وتتناول "التواصل في زمن الأزمات" مع الخبير دافيد فروهرايب، وتهدف إلى تنمية قدرات المشاركين على فهم كيفية تعاطي وسائل الإعلام مع الأزمات وتأثير التعاطي السلبي في قدرة المؤسسات على العمل وزعزعة أدائها الداخلي وسمعتها. وسيطّلع المشاركون على عدد من تقنيات التعامل مع الأزمات بشكل إيجابي وتقنيات التواصل في مواجهة المواقف الصعبة.

https://alloubnania.com/Newsdet.aspx?id=396790

Alhadeel.net

فوشيه: لتعزيز استقلالية القضاء والهيئات الرقابية

أطلق وزير المال الدكتور غازي وزني وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه اليوم الأربعاء في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفّرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني. بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكين العسكري والأمني. وفيما اشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت "إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة"، شدّد فوشيه على أن أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهنا "هي تعزيز استقلالية القضاء" وإقرار القانون الجديد للشراء العام، و"تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد"، معتبراً أن تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكّل "إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة".

وأبدى وزني في كلمته سروره بأن يُطلق أول نشاط له في وزارة المال من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مشيداً بـ"التعاون الثابت مع فرنسا التي لطالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة". وذكّر بأن المعهد "لم يتردّد، منذ أن تأسس عام ١٩٩٦، في تأدية مهامه الأساسية وهي المساهمة في تعزيز الحوكمة الماليّة وتطوير الكفايات لاسيما في إدارة المال العام"، مبرزاً أن "هذا الجهد لم يقتصر على تطوير القدرات في وزارة المال بل أيضاً في الدولة اللبنانية ككل وحتى في المنطقة العربيّة".

وشدّد على أن وزارة المال "تعوّل كثيراً على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة للوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصريّة وتحديداً في تحديث منظومة الشراء العام"، وكذلك على دوره "في تطوير القدرات البشرية لاسيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم".

ولفت إلى "التعاون المتميّز للمعهد مع فرنسا، إذ بعد أن أنشئ كمشروع فرنسي لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكاً مميّزاً لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنيّة للإدارة في فرنسا". ولاحظ أن "العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقّد والصعب وظروف لبنان المتقلّبة".

ووصف اللقاءات المخصّصة للكوادر العليا في لبنان بأنها "ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني الفرنسي". ورأى أن هذه اللقاءات شكّلت، منذ إطلاقها عام ٢٠١٠ بالشراكة بين معهد باسل فليحان والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية، مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركاً، للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام".

واضاف: "اليوم، ينضمّ ٢٢ مشاركاً جديداً إلى هذه المبادرة، التي تحمل عنواناً مهمّ جداً هو القيادة في زمن الأزمات، ولا يسعني الا أن أحيّي التزام الحاضرين هنا ومبادرتهم للتعمّق في سُبل إدارة الأزمات وأدواتها".

أما السفير فوشيه، فأشاد "باستمرار المعهد في تنظيم برنامج لقاءات الكوادر العليا"، مذكراً بدور فرنسا في تأسيسه، ومعتبراً أنه "سرعان ما تحوّل مؤسسة مرجعية في مجال تدريب كبار الموظفين، وشريكاً ممتازاً وأهلاً للثقة لفرنسا وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية". واعتبر أن "جودة عمل المعهد تعود إلى تمسكه بالمصلحة العامة وإلى احترافية فريق عمله".

ولاحظ فوشيه أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان "القيادة في زمن الأزمات" تأتي في وقت "وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديداً في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين".

وشدد على أهمية دور معهد باسل فليحان في هذه المرحلة "لِما عرف عنه من توجه إصلاحي والتزامه تعزيز المؤسسات والحوكمة في لبنان". ورأى أن "الوضع اليوم مؤاتٍ لذلك نظراً إلى أن الحكومة أعلنت عزمها على إصلاح الحوكمة العامة في العمق على مستويات عدة".

وشدّد في هذا الإطار على أهمية إصلاح القضاء، مؤكداً أن فرنسا "ستولي انتباهاً خاصاً لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطاً لأية استقلالية فعلية للقضاء".

وإذ اشار من جهة ثانية إلى "أن الحكومة تعتزم أيضاً تعزيز الشفافية من خلال إصلاح في العمق لآليات الشراء العام"، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكّراً بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً".

وقال إن "الحكومة أعلنت نيتها تفعيل ترسانتها لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج". وشدّد على أهمية "وضع استراتيجية وطنية" في هذا المجال، إلى جانب "تعزيز آليات الرقابة المستقلة وهيئاتها، وهو ما تعهدته الحكومة وستتابعه فرنسا بانتباه كبير".

واعتبر أن "هذه الورش الثلاث، وهي تعزيز استقلالية القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة".

وتابع: "في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات".

وختم مخاطباً المشاركين: "إن لبنان يواجه اليوم تحديات كبيرة، ودوركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسياً في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي تأجل طويلاً، وفي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي ندرك تماماً ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات".

أما مديرة العلاقات الخارجية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ايزابيل كومبارنو، فأشارت في كلمتها إلى أن عدد اللبنانيين المتخرجين من المدرسة يبلغ ١٨٦، مذكّرةً بأن "التعاون الطويل الأمد مع معهد باسل فليحان يشكل حجز الزاوية في التعاون مع لبنان، إلى جانب التعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري واالمعهد الوطني للإدارة في لبنان".

وأشارت إلى أن برنامج لقاءات الكوادر العليا "أُعِدَّ من الأساس ليكون مساحة تبادل في ما يتعلق بمواضيع الحوكمة وأداء الدولة ومؤسساتها". واضافت أن "التحديات المتعلقة بعمل الإدارة العامة وتنظيمها ودورها في وضع السياسات العامة، تبدو اليوم اولوية بالنسبة إلى المواطنين على المستوى العالمي"، لافتةً إلى أن "الحديث اليوم لم يعد عن تحديث الإدارة العامة بل عن التحوّل في عمل الدولة ودورها في الإبتكار وتصميم السياسات العامة".

وشددت على أن "التطورات الدولية تُظهر اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن الإدارة العامة يجب أن تكون قادرة على مواجهة الأزمات وعلى استباقها وتوفير الأدوات والمؤهلات الضرورية لذلك"، مشددةً على أهمية الحوار بين مسؤولي الإدارة العامة والخبراء المتخصصين في مختلف المجالات.

وذكّرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي لمياء المبيّض بساط في كلمتها بتاريخ المعهد، مشدّدةً على دوره في الإصلاحات. واعتبرت أن "ما يواجهه لبنان باستمرار من أزمات يتطلب من الجميع العمل على مواجهة وضع هشّ غير مسبوق وتحديات متشابكة لا يمكن توقعها".

ورأت أن "دور قياديي القطاع العام في الواجهة، إذ تقع عليهم أولاً مسؤولية الحفاظ على التماسك وعلى البلد، واستباق المستقبل، ووضع الخطط للخروج من الأزمة الراهنة، وتصحيح وضع المالية العامة وإطلاق الحركة الاقتصادية مجدداً، وإعادة مناخ الثقة، وخدمة المواطنين بأفضل طريقة".

ورشة العمل الأولى

وبعد الجلسة الافتتاحية، عقِد اللقاء الأول من سلسلة اللقاءات، ويتناول "القيادة في زمن الأزمات". وتركّز هذه الورشة التي تستمر إلى غد الخميس بإدارة الخبيرة نتالي مارون، على تحديد ماهية الأزمات وكيفية نشوئها وتطوّرها والتخطيط لمواجهتها والتنظيم للوقاية منها، إضافة إلى مبادئ إدارة الأزمة وتقنياتها، وتعزيز قدرة القياديين على التواصل في أوقات الأزمة.

أما الورشة االثانية فتقام في ١٨ و ١٩ آذار المقبل بعنوان "تثبيت الكفايات القيادية: الحزم والذكاء العاطفي"، ويديرها الخبير تييري بولميه. وتركّز هذه الورشة على أهمية الحزم في القيادة ومدى تأثيره على الإنتاجية في العمل، ويكتشف خلالها المشاركون قدراتهم الذاتية على إدارة عواطفهم بما يؤثّر ايجاباً في بناء علاقة ثقة مع الزملاء. كذلك يطوّرون طريقتهم في التعبير عن رأيهم وكيفية الاصغاء إلى آراء الآخرين وصولاً إلى تحقيق التوازن بين المرونة والحزم.

وفي ٢٨ و ٢٩ نيسان، تُعقَد الورشة الثالثة، وتتناول "التواصل في زمن الأزمات"، مع الخبير دافيد فروهرايب، وتهدف إلى تنمية قدرات المشاركين على فهم كيفية تعاطي وسائل الإعلام مع الأزمات وتأثير التعاطي السلبي في قدرة المؤسسات على العمل وزعزعة أدائها الداخلي وسمعتها. وسيطّلع المشاركون على عدد من تقنيات التعامل مع الأزمات بشكل ايجابي وتقنيات التواصل في مواجهة المواقف الصعبة.

https://www.alhadeel.net/article/82898

وزني أطلق من معهد باسل فليحان برنامج القيادة في زمن الازمات

فوشيه: تعزيز استقلالية القضاء وهيئات الرقابة إشارة واضحة للاصلاح

وطنية – أطلق وزير المال الدكتور غازي وزني وسفير فرنسا برونو فوشيه، اليوم في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفرها المعهد بالشراكة مع المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني، بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكين العسكري والأمني .

وفيما اشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت "إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية"، شدد فوشيه على أن "أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهنا هي تعزيز استقلال القضاء وإقرار القانون الجديد للشراء العام وتعزيز استقلال الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد"، معتبرا أن "تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكل "إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة."

وزني

وأبدى وزني في كلمته سروره بأن يطلق أول نشاط له في وزارة المال من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مشيدا بـ"التعاون الثابت مع فرنسا التي لطالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسية والمالية ."وذكر بأن المعهد "لم يتردد، منذ تأسس عام ١٩٩٦، في تأدية مهماته الأساسية وهي المساهمة في تعزيز الحوكمة المالية وتطوير الكفايات ولا سيما في إدارة المال العام"، مبرزا أن "هذا الجهد لم يقتصر على تطوير القدرات في وزارة المال بل أيضا في الدولة اللبنانية ككل وحتى في المنطقة العربية ."

وشدد على أن وزارة المال "تعول كثيرا على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة الى الوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصرية وتحديدا في تحديث منظومة الشراء العام"، وكذلك على دوره "في تطوير القدرات البشرية ولا سيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم ."

ولفت إلى "التعاون المتميز للمعهد مع فرنسا، إذ بعدما أنشئ كمشروع فرنسي – لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكا مميزا لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا". ولاحظ أن "العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقد والصعب وظروف لبنان المتقلبة ."

ووصف اللقاءات المخصصة للكوادر العليا في لبنان بأنها "ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني – الفرنسي". ورأى أن هذه اللقاءات شكلت، منذ إطلاقها عام ٢٠١٠، بالشراكة بين معهد باسل فليحان والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة، وبدعم من السفارة الفرنسية، مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركا للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام ."

واضاف: "اليوم، ينضم ٢٢ مشاركا جديدا إلى هذه المبادرة، التي تحمل عنوانا مهما جدا هو القيادة في زمن الأزمات، ولا يسعني الا أن أحيي التزام الحاضرين هنا ومبادرتهم للتعمق في سبل إدارة الأزمات وأدواتها ."

فوشيه

أما السفير فوشيه، فأشاد "باستمرار المعهد في تنظيم برنامج لقاءات الكوادر العليا"، مذكرا بدور فرنسا في تأسيسه، ومعتبرا أنه "سرعان ما تحول مؤسسة مرجعية في مجال تدريب كبار الموظفين، وشريكا ممتازا وأهلا للثقة لفرنسا وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية ."

واعتبر أن "جودة عمل المعهد تعود إلى تمسكه بالمصلحة العامة وإلى احتراف فريق عمله ."

ولاحظ أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان "القيادة في زمن الأزمات" تأتي في وقت "وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديدا في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين."

وشدد على "أهمية دور معهد باسل فليحان في هذه المرحلة "لما عرف عنه من توجه إصلاحي والتزامه تعزيز المؤسسات والحوكمة في لبنان". ورأى أن "الوضع اليوم مؤات لذلك نظرا إلى أن الحكومة أعلنت عزمها على إصلاح الحوكمة العامة في العمق على مستويات عدة ."

وشدد على "أهمية إصلاح القضاء"، مؤكدا أن فرنسا "ستولي انتباها خاصا لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطا لأي استقلال فعلي للقضاء ."

وإذ اشار إلى "أن الحكومة تعتزم أيضا تعزيز الشفافية عبر إصلاح في العمق لآليات الشراء العام"، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكرا بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم معهد باسل فليحان في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً ."

وقال إن "الحكومة أعلنت نيتها تفعيل ترسانتها لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج". وشدد على أهمية "وضع استراتيجية وطنية" في هذا المجال، إلى جانب "تعزيز آليات الرقابة المستقلة وهيئاتها، وهو ما تعهدته الحكومة وستتابعه فرنسا بانتباه كبير."

واعتبر أن "هذه الورش الثلاث: تعزيز استقلال القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلال الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين لاصلاح الدولة."

وتابع: "في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات ."

وختم: "إن لبنان يواجه اليوم تحديات كبيرة، ودوركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسيا في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي تأجل طويلا، وفي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي ندرك تماما ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات ."

كومبارنو

أما مديرة العلاقات الخارجية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ايزابيل كومبارنو، فأشارت في كلمتها إلى أن عدد اللبنانيين المتخرجين من المدرسة يبلغ ١٨٦، مذكرة بأن "التعاون الطويل الأمد مع معهد باسل فليحان يشكل حجز الزاوية في التعاون مع لبنان، إلى جانب التعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإصلاح

الإداري والمعهد الوطني للإدارة في لبنان."

وأشارت إلى أن برنامج لقاءات الكوادر العليا "أعد من الأساس ليكون مساحة تبادل في ما يتعلق بمواضيع الحوكمة وأداء الدولة ومؤسساتها ."

واضافت أن "التحديات المتعلقة بعمل الإدارة العامة وتنظيمها ودورها في وضع السياسات العامة، تبدو اليوم اولوية بالنسبة إلى المواطنين على المستوى العالمي"، لافتة إلى أن "الحديث اليوم لم يعد عن تحديث الإدارة العامة بل عن التحوّل في عمل الدولة ودورها في الإبتكار وتصميم السياسات العامة ."

وشددت على أن "التطورات الدولية تظهر اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن الإدارة العامة يجب أن تكون قادرة على مواجهة الأزمات وعلى استباقها وتوفير الأدوات والمؤهلات الضرورية لذلك"، مشددة على "أهمية الحوار بين مسؤولي الإدارة العامة والخبراء المتخصصين في مختلف المجالات ."

بساط

وذكرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي لمياء المبض بساط في كلمتها بتاريخ المعهد، مشدّدةً على دوره في الإصلاحات. واعتبرت أن "ما يواجهه لبنان باستمرار من أزمات يتطلب من الجميع العمل على مواجهة وضع هشّ غير مسبوق وتحديات متشابكة لا يمكن توقعها ."

ورأت أن "دور قياديي القطاع العام في الواجهة، إذ تقع عليهم أولا مسؤولية الحفاظ على التماسك وعلى البلد، واستباق المستقبل، ووضع الخطط للخروج من الأزمة الراهنة، وتصحيح وضع المالية العامة وإطلاق الحركة الاقتصادية مجددا، وإعادة مناخ الثقة، وخدمة المواطنين بأفضل طريقة ."

ورشة العمل الأولى

وبعد الجلسة الافتتاحية، عقِد اللقاء الأول من سلسلة اللقاءات، يتناول "القيادة في زمن الأزمات ."

وتركز هذه الورشة التي تستمر إلى غد بإدارة الخبيرة نتالي مارون، على "تحديد ماهية الأزمات وسبل نشوئها وتطورها والتخطيط لمواجهتها والتنظيم للوقاية منها، إضافة إلى مبادئ إدارة الأزمة وتقنياتها، وتعزيز قدرة القياديين على التواصل في أوقات الأزمة .

أما الورشة االثانية فتقام في ١٨ آذار المقبل و١٩ منه بعنوان "تثبيت الكفايات القيادية: الحزم والذكاء العاطفي"، ويديرها الخبير تييري بولميه .

وتركز هذه الورشة على أهمية الحزم في القيادة ومدى تأثيره على الإنتاجية في العمل، ويكتشف خلالها المشاركون قدراتهم الذاتية على إدارة عواطفهم بما يؤثّر ايجاباً في بناء علاقة ثقة مع الزملاء. كذلك يطوّرون طريقتهم في التعبير عن رأيهم وكيفية الاصغاء إلى آراء الآخرين وصولاً إلى تحقيق التوازن بين المرونة والحزم .

وفي ٢٨ نيسان و٢٩ منه، تعقد الورشة الثالثة، وتتناول "التواصل في زمن الأزمات"، مع الخبير دافيد فروهرايب، وتهدف إلى تنمية قدرات المشاركين على فهم سبل تعامل وسائل الإعلام مع الأزمات وتأثير التعامل السلبي في قدرة المؤسسات على العمل وزعزعة أدائها الداخلي وسمعتها .

وسيطلع المشاركون على عدد من تقنيات التعامل مع الأزمات بشكل ايجابي وتقنيات التواصل في مواجهة المواقف الصعبة.

المركزية

وزنـي يطلق برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام"

فوشيه: لاستقلالية القضاء والرقابة وإقرار قانون الشراء العام

المركزية– أطلق وزير المال غازي وزني وسفير فرنسا لدى لبنان برونو فوشيه في "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" برنامج "لقاءات الكوادر العليا في القطاع العام: القيادة في زمن الأزمات"، التي يوفّرها المعهد بالشراكة مع "المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة" وبدعم من السفارة الفرنسية في لبنان، ويشارك فيها ٢٢ من قياديي القطاع العام اللبناني، بينهم مديرون عامون وقضاة ومسؤولون كبار في السلكَين العسكري والأمني. وفيما أشاد وزني بوقوف فرنسا الثابت "إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة"، شدّد فوشيه على أن أهم الإصلاحات التي يحتاج إليها لبنان راهناً "هي تعزيز استقلالية القضاء" وإقرار القانون الجديد للشراء العام، و"تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد"، معتبراً أن تنفيذ هذه الإصلاحات سيشكّل "إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة.

وزني: وتحدث وزني معرباً عن سروره بأن يُطلق أول نشاط له في وزارة المال من "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي"، مشيداً بـ"التعاون الثابت مع فرنسا التي طالما وقفت إلى جانب لبنان في أزماته السياسيّة والماليّة".

وذكّر بأن المعهد "لم يتردّد، منذ أن تأسس عام ١٩٩٦، في تأدية مهامه الأساسية وهي المساهمة في تعزيز الحوكمة الماليّة وتطوير الكفايات لا سيما في إدارة المال العام"، مبرزاً أن "هذا الجهد لم يقتصر على تطوير القدرات في وزارة المال بل أيضاً في الدولة اللبنانية ككل وحتى في المنطقة العربيّة".

وشدّد على أن وزارة المال "تعوّل كثيراً على خبرات فريق عمل المعهد في تقديم المساندة للوزارة في تنفيذ مشاريع تحديثية ورسم سياسات عامة عصريّة وتحديداً في تحديث منظومة الشراء العام"، وكذلك على دوره "في تطوير القدرات البشرية لا سيما في إدارة المال العام وللمستويات الوظيفية كافة، وفي الاستثمار في الشراكات والانفتاح على العالم".

ولفت إلى "التعاون المتميّز للمعهد مع فرنسا، إذ بعد أن أنشئ كمشروع فرنسي لبناني عام ١٩٩٦، أصبح اليوم شريكاً مميّزاً لأكثر من ٢١ مؤسسة فرنسية، من أبرزها المدرسة الوطنيّة للإدارة في فرنسا". ولاحظ أن "العلاقة بين المعهد والشركاء الفرنسيين علاقة ثقة غير تقليدية، استطاعت، عبر الحوار والتكامل، أن تنسج مشاريع مميزة رغم المحيط المعقدّ والصعب وظروف لبنان المتقلّبة".

ووصف اللقاءات المخصّصة للكوادر العليا في لبنان بأنها "ترجمة عملية لهذا التعاون اللبناني الفرنسي". ورأى أن هذه اللقاءات شكّلت، منذ إطلاقها عام ٢٠١٠ بالشراكة بين معهد باسل فليحان والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة وبدعم من السفارة الفرنسية، مساحة مشتركة لمجموعة من ١١٦ مشاركاً، للإفادة من التجارب الفرنسية وتبادل الخبرات في القيادة وإدارة المال العام".

وأضاف: اليوم، ينضمّ ٢٢ مشاركاً جديداً إلى هذه المبادرة، التي تحمل عنواناً مهمّ جداً هو القيادة في زمن الأزمات، ولا يسعني إلا أن أحيّي التزام الحاضرين هنا ومبادرتهم للتعمّق في سُبل إدارة الأزمات وأدواتها.

فوشيه: أما السفير فوشيه، فأشاد "باستمرار المعهد في تنظيم برنامج لقاءات الكوادر العليا"، مذكّراً بدور فرنسا في تأسيسه، ومعتبراً أنه "سرعان ما تحوّل مؤسسة مرجعية في مجال تدريب كبار الموظفين، وشريكاً ممتازاً وأهلاً للثقة لفرنسا وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية". واعتبر أن "جودة عمل المعهد تعود إلى تمسكه بالمصلحة العامة وإلى احترافية فريق عمله".

ولاحظ فوشيه أن لقاءات الكوادر العليا تحت عنوان "القيادة في زمن الأزمات" تأتي في وقت "وضعت حركة الاحتجاج الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ ١٧ تشرين الأول إصلاح الحوكمة العامة في صلب مطالبها، وتحديداً في ما يتعلق بنقطتين قويتين ومشروعتين، هما الشفافية والقدرة على مساءلة المسؤولين الحكوميين".

وشدد على أهمية دور "معهد باسل فليحان" في هذه المرحلة "لِما عرف عنه من توجه إصلاحي والتزامه تعزيز المؤسسات والحوكمة في لبنان". ورأى أن "الوضع اليوم مؤاتٍ لذلك نظراً إلى أن الحكومة أعلنت عزمها على إصلاح الحوكمة العامة في العمق على مستويات عدة".

وشدّد في هذا الإطار على "أهمية إصلاح القضاء"، مؤكداً أن "فرنسا ستولي انتباهاً خاصاً لإصلاح آليات التعيينات والتشكيلات القضائية إذ تشكل شرطاً لأي استقلالية فعلية للقضاء".

وإذ أشار من جهة ثانية إلى "أن الحكومة تعتزم أيضاً تعزيز الشفافية من خلال إصلاح في العمق لآليات الشراء العام"، وصف الإصلاح في هذا المجال بأنه "أمر أساسي"، مذكّراً بأن "ثمة اقتراح قانون أمام مجلس النواب ساهم "معهد باسل فليحان" في إعداده وينبغي الآن إقراره سريعاً".

وقال إن "الحكومة أعلنت نيّتها تفعيل ترسانتها لمكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي لحركة الاحتجاج". وشدّد على أهمية "وضع استراتيجية وطنية" في هذا المجال، إلى جانب "تعزيز آليات الرقابة المستقلة وهيئاتها، وهو ما تعهّدته الحكومة وستتابعه فرنسا بانتباه كبير".

واعتبر أن "هذه الورش الثلاث، وهي تعزيز استقلالية القضاء وإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالشراء العام، وتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية بهدف مكافحة الفساد، ستكون بمثابة إشارة واضحة إلى المواطنين اللبنانيين في ما يتعلق بإصلاح الدولة".

وتابع: في موازاة إصلاحات الإطار القانوني هذه، من الضروري أيضاً تغيير الأسلوب، لجهة إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات الكبرى ومتابعة تنفيذها، بحيث يتم تعزيز الشفافية والتواصل في شأن عمل الوزارات.

وختم: يواجه لبنان اليوم تحديات كبيرة، ودوركم كمسؤولين حكوميين سيكون أساسياً في بناء لبنان الغد. إن فرنسا تقف إلى جانب لبنان لمساعدته على تحقيق هذا المسار الإصلاحي الذي تأجّل طويلاً، وفي تخفيف آثاره على الشعب اللبناني الذي ندرك تماماً ما يعانيه جراء الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ سنوات.

كومبارنو: أما مديرة العلاقات الخارجية في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا إيزابيل كومبارنو، فأشارت في كلمتها إلى أن "عدد اللبنانيين المتخرّجين من المدرسة يبلغ ١٨٦"، مذكّرةً بأن "التعاون الطويل الأمد مع "معهد باسل فليحان" يشكّل حجز الزاوية في التعاون مع لبنان، إلى جانب التعاون مع وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري واالمعهد الوطني للإدارة في لبنان".

وأشارت إلى أن برنامج لقاءات الكوادر العليا "أُعِدَّ من الأساس ليكون مساحة تبادل في ما يتعلق بمواضيع الحوكمة وأداء الدولة ومؤسساتها". وأضافت أن "التحديات المتعلقة بعمل الإدارة العامة وتنظيمها ودورها في وضع السياسات العامة، تبدو اليوم أولوية بالنسبة إلى المواطنين على المستوى العالمي"، لافتةً إلى أن "الحديث اليوم لم يَعد عن تحديث الإدارة العامة بل عن التحوّل في عمل الدولة ودورها في الابتكار وتصميم السياسات العامة".

وشددت على أن "التطورات الدولية تُظهر اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن الإدارة العامة يجب أن تكون قادرة على مواجهة الأزمات وعلى استباقها وتوفير الأدوات والمؤهلات الضرورية لذلك"، مشددةً على "أهمية الحوار بين مسؤولي الإدارة العامة والخبراء المتخصصين في مختلف المجالات".

بساط: وذكّرت رئيسة "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" لمياء المبيّض بساط في كلمتها بتاريخ المعهد، مشدّدةً على دوره في الإصلاحات. واعتبرت أن "ما يواجهه لبنان باستمرار من أزمات يتطلب من الجميع العمل على مواجهة وضع هشّ غير مسبوق وتحديات متشابكة لا يمكن توقعها".

ورأت أن "دور قياديي القطاع العام في الواجهة، إذ تقع عليهم أولاً مسؤولية الحفاظ على التماسك وعلى البلد، واستباق المستقبل، ووضع الخطط للخروج من الأزمة الراهنة، وتصحيح وضع المالية العامة وإطلاق الحركة الاقتصادية مجدداً، وإعادة مناخ الثقة، وخدمة المواطنين بأفضل طريقة".

ورشة العمل الأولى: وبعد الجلسة الافتتاحية، عُقِد اللقاء الأول من سلسلة اللقاءات، ويتناول "القيادة في زمن الأزمات". وتركّز هذه الورشة التي تستمر إلى غد الخميس بإدارة الخبيرة نتالي مارون، على تحديد ماهية الأزمات وكيفية نشوئها وتطوّرها والتخطيط لمواجهتها والتنظيم للوقاية منها، إضافة إلى مبادئ إدارة الأزمة وتقنياتها، وتعزيز قدرة القياديين على التواصل في أوقات الأزمة.

أما الورشة االثانية فتقام في ١٨ و ١٩ آذار المقبل بعنوان "تثبيت الكفايات القيادية: الحزم والذكاء العاطفي"، ويديرها الخبير تييري بولميه. وتركّز هذه الورشة على أهمية الحزم في القيادة ومدى تأثيره على الإنتاجية في العمل، ويكتشف خلالها المشاركون قدراتهم الذاتية على إدارة عواطفهم بما يؤثّر إيجاباً في بناء علاقة ثقة مع الزملاء. كذلك يطوّرون طريقتهم في التعبير عن رأيهم وكيفية الإصغاء إلى آراء الآخرين وصولاً إلى تحقيق التوازن بين المرونة والحزم.

وفي ٢٨ و ٢٩ نيسان، تُعقَد الورشة الثالثة، وتتناول "التواصل في زمن الأزمات" مع الخبير دافيد فروهرايب، وتهدف إلى تنمية قدرات المشاركين على فهم كيفية تعاطي وسائل الإعلام مع الأزمات وتأثير التعاطي السلبي في قدرة المؤسسات على العمل وزعزعة أدائها الداخلي وسمعتها. وسيطّلع المشاركون على عدد من تقنيات التعامل مع الأزمات بشكل إيجابي وتقنيات التواصل في مواجهة المواقف الصعبة.

https://www.almarkazia.com/ar/news/show/194461/فوشيه-لتعزيز-استقلالية-القضاء-والهيئات-الرقابية